

PROVISIONAL

A/42/PV.42  
27 October 1987

ARABIC

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعون

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
شم :	السيد ويجيورדاني	(سري لانكا)
	(نائب الرئيس)	
شم :	السيد فلورين	(الجمهورية الديمقراطية الألمانية)
	(الرئيس)	

- تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية [١٤]

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة

(ب) مشروع قرار

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٠ .

البند ١٤ من جدول الأعمال

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

(أ) مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة (A/42/458 و Corr.1)

(ب) مشروع قرار (A/42/L.6)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أقترح أن تغفل قائمة المتكلمين

في المناقشة بشأن هذا البند الساعة ١٧/٠٠ . وإذا لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أنه

تقرر ذلك .

تقرر ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لذا أرجو من الممثلين الراغبين في التكلم في المناقشة العامة إدراج أسماءهم على قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن .

أدعو الآن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية السيد هانز بليكس لتقديم تقرير الوكالة لعام ١٩٨٦ .

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : إنه لمن دواعي اعتزازي أن أستهل المناقشة السنوية التي تجريها الجمعية العامة لأعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية . أمام الجمعية تقرير الوكالة لعام ١٩٨٦ . وقد كانت السنة الماضية السنة التي وقع فيها حادث تشيرنوبل ، والتي ظهر فيها مستوى لم يسبق له مثيل من التعاون الحكومي الدولي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ولقد ثبت أن الثقة في الوكالة وتقاليدها التعاون المتين التي تبلورت طوال ٣٠ عاماً من وجود الوكالة كانت ذات فائدة كبرى عندما دعت الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حاسمة وفورية في العام الماضي . فقد وجد الأعضاء أنه من الطبيعي الاستفادة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية عندما تطلب الأمر إجراء استعراض شامل بعد الحادث بغية وضع واعتماد اتفاقيتين جديدتين بشأن الإخطار المبكر ، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ لدى وقوع الحوادث النووية واعتماد عدد من التدابير الدولية في مجال سلامة الطاقة النووية .

تضم عضوية الوكالة الآن مائة وثلاث عشرة دولة منها كل الدول التي توجد بها محطات للطاقة النووية أو تلك التي تقوم بإنشائها . وقد أضحت برامج السلامة النووية والحماية من الإشعاعات واحدة من الأنشطة الرئيسية للوكالة . والتعاون التقني الذي بدأ بحجم يبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٥٨ يصل الآن إلى ما يقرب من ٤٠ مليون دولاراً وقد ظل يزداد بمعدل ١٢ في المائة سنوياً في السنوات القليلة الماضية . وتغطي الضمانات الآن ٩٥ في المائة من كافة المواد النووية في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . وقد دعت كل الدول الخمس الحائزة لها الوكالة طوعاً للتفتيش على تطبيق

الضمانات في كل منشآتها النووية السلمية أو أكثرها . ويسري نظام التفتيش الموضعي الدولي الأول والتحقق هذا في العالم منذ ٢٦ عاما ويفتتح حوالي ٢٠٠ مفتشا بما يزيد على ٢ ٠٠٠ حالة تفتيش سنويا في ٥٨ بلدا . ولئن كانت الوكالة لم تنج من الجدل والازمات ، فقد تعززت خلال عقدنا الرابع - أساسا - لأن أعضائها يعتبرونها أداة هامة للغاية ويستعملونها .

منذ انشئت الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا قبل ثلاثين سنة ، تمتعت بالدعم المتواصل والتفهم من جانب الحكومة المضيفة ومن مدينة فيينا . وأود أن أعرب عن عرفان الوكالة المادق لحكومة النمسا وشعبها لحسن الوفادة الذي لا يفتقر والجهود التي لا تكل لتلبية احتياجاتنا .

وفي هذه الذكرى السنوية الثلاثين لانشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية يبدو من الطبيعي أن نعود لحظة الى الوراء وأن نتساءل عما أراد الاعضاء المؤسسون تحقيقه عن طريق المنظمة وماذا تحقق منه بالفعل . إن الجدوى الأساسية لهذه المنظمة تتجلى في نظامها الأساسي وهي أن الذرة يمكن بل يجب أن تجند لمالحي الانسان ، وأن نقل التكنولوجيا النووية والمعدات والمواد الانشطارية يمكن أن يتأثر بضمانات تكفل عدم استخدامها عسكريا ، وأن مقتضيات السلامة العالية يمكن بل ويجب أن تتحقق .

إن النظام الأساسي لاية منظمة دولية ليس سوى اطار عمل لتعاون الاعضاء . إن بعض احكام النظام الأساسي للوكالة ومنها ، على سبيل المثال ، الاحكام التي تسمح بامتلاك المنظمة للمنشآت النووية وتشغيلها ، أو كونها قيمة على المواد الانشطارية ، لم تستخدم حتى الآن ، بينما هناك احكام أخرى منها ، على سبيل المثال ، تلك الاحكام المتعلقة بالسلامة النووية ، أصبحت أساسا لبرامج وأنشطة تتوسع بصورة دينامية .

واليوم ، وكما كانت الحال منذ ٣٠ عاما ظل هناك من يشكك ويرى أن أي نقل للتكنولوجيا النووية أو للمواد الانشطارية يستتبع مخاطر غير مقبولة للاستخدام العسكري وبمعنى آخر الانتشار النووي . ويمكننا أن نلاحظ ببعض الارتياح أنه في مواجهة

(السيد بليكس ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

مثل هذا التشكيك لم يكتشف تحويل أية منشآت نووية أو مواد انشطارية خاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأغراض عسكرية . ويمكن أن يقال أيضا بكل تأكيد أنه كان سيصبح من المرجح ، لو اختير سبيل السرية النووية المستمر وعدم نقل التكنولوجيا النووية منذ ثلاثين عاما ، أن يشهد العالم الكثير من البرامج النووية المحلية المستقلة دون ضمانات تقي من مخاطر الانتشار .

وإذ مع الآن أن أوضح بإسهاب أكثر عمل الوكالة في ثلاثة مجالات رئيسية : النهوض باستعمال الطاقة النووية وبالتحديد توليد القدرة الكهربائية نووياً ، والسلامة والضمانات . وفي النهاية سناقش بعض المشاكل الإدارية والمالية التي تواجه المنظمات الدولية بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن أهم استخدام اقتصادي للطاقة النووية هو إنتاج الكهرباء بواسطة مفاعلات الطاقة . ويوجد اليوم ما يربو على ٤٠٠ مفاعل كهذه يجري تشغيلها وتولد حوالي ١٦ في المائة من كهرباء العالم . وليس شمة شك في أن هذه الصناعة الهامة قد ساعدت على خفض الاعتماد على واردات النفط والضغط على موارد العالم النفطية . كما ساعدت أيضا ، بقدر كبير ، على خفض انبعاثات الكبريت وأكاسيد النيتروجين وثاني أكسيد الكربون إلى الغلاف الجوي للعالم .

وتشجع الوكالة الدولية للطاقة الذرية استعمال الطاقة النووية في توليد الكهرباء ، فوق كل شيء ، عن طريق تنظيم تبادل واسع للخبرة من خلال المؤتمرات ، والدورات ، والندوات ، وحلقات العمل ، والنشرات ، والمنح الدراسية والخدمات . وقد فرغنا من مؤتمر هام بشأن أداء وسلامة الطاقة النووية تشاطر فيه حوالي ٥٠٠ مشارك من كل أنحاء العالم المعلومات مما أتاح لمن توصلوا إلى أفضل أداء أن يوقفوا زملاءهم على كيفية توصلهم إلى الأداء الاقتصادي الجيد لمحطات القوى النووية بشكل يُعَوَّل عليه تعويلا كبيرا .

كما أود أن أذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدير الآن عشر شبكات للمعلومات على نطاق العالم . فعلى سبيل المثال يمكن للمشاركين ، عن طريق نظام

المعلومات الخاص بالمفاعلات النووية ، الحصول على البيانات الأساسية المتعلقة بكافة مفاعلات القوى النووية في العالم والبيانات المتعلقة بأدائها . وعن طريق الشبكة الدولية للمعلومات النووية ، انشئت دائرة دولية للمراجع النووية لاستخدام الخاسبات الالكترونية يضاف اليها ما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ بند جديد كل عام . ويمكن لأي عامل أو مهندس نووي في أي بقعة من بقاع العالم أن يستفيد من هذه الخدمة في أي وقت للحصول على معلومات هامة وحديثة .

كما أصبحت الوكالة أكبر ناشر في العالم في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية بنشرها لما يزيد على ٢٠٠ مجلد كل عام .

وأود أن أذكر في آخر هذه القائمة من أمثلة الأنشطة التجميعية أن الوكالة مسؤولة عن إدارة المركز الدولي للفيزياء النظرية في تريستا الذي يؤمه ما يقرب من ٣ ٥٠٠ عالم كل عام للاشتراك في الحلقات الدراسية والدورات والبحوث .

إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا تشارك في النهوض بالطاقة النووية عن طريق العلاقات العامة . فليديها برنامجا بالغ التواضع لاعلام الجمهور . إلا أنه لا مهرب من أن تدور المناقشات في محافل الوكالة لأهمية الطاقة النووية بالنسبة لامدادات الطاقة في البلدان الاعضاء . وفي الايام الاولى للمنظمة لم تكن هذه المسألة موضع جدل . بل كان هناك تفاؤل غير محدود تقريبا بشأن نِعم الطاقة النووية .

واليوم قرر عدد قليل من الحكومات الاعضاء عدم استخدام الطاقة النووية أو الابتعاد عنها تدريجيا ، بينما أرجأت حكومات أخرى اتخاذ قرار بشأن حيازة المزيد من المحطات ولم يتوصل غيرها الى قرارات محددة حتى الآن .

غير أن غالبية الحكومات الاعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحبذ استخدام المومع للطاقة النووية . ففرنسا ، التي تحصل على ٧٠ في المائة من كهربائها باستخدام الطاقة النووية ، توامل تنفيذ برنامجها الطموح . واليابان ، التي تفتقر ، كفرنسا ، الى موارد في اراضيها تمددها بالبترول ، والفحم ، والغاز ، آخذة في الاتجاه بالمثل ، على نحو متزايد ، الى الطاقة النووية ، وتتوقع أن تزيد قدرتها النووية الحالية وأن تبلغ ٨٠٠ ٢٥٠ ميجاوات تقريبا الى ٥٣ ٠٠٠ ميجاوات على الأقل بحلول عام ٢٠٠٠ . وفي حين لم تقدم أية طلبات جديدة للحصول على محطات للقوى النووية منذ أمد بعيد في الولايات المتحدة ، يظل برنامجها الشامل لمائة مفاعل تحت التشغيل أكبر برنامج في العالم . ومن الواضح من آخر تقرير رسمي أمريكي ، وعنوانه "أمن الطاقة" ، أن الولايات المتحدة تؤيد خيار الطاقة النووية . ويصدق نفس القول على تقرير لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية عن شؤون الطاقة ، كما تؤكد بيانات متعددة عن سياسة الاتحاد السوفياتي عزم الحكومة السوفياتية على متابعة خيار الطاقة النووية مع تعزيز سبل السلامة النووية .

ولقد قدمت عدة طلبات جديدة للحصول على محطات للقوى النووية بعد حادث تشيرنوبل ، على سبيل المثال ، في اليابان وجمهورية كوريا ، كما أن الحكومة ، في المملكة المتحدة بدأت برنامجا جديدا لإنشاء محطات للقوى النووية بعد الانتهاء من عملية طويلة من استطلاع الآراء والمواقف تناول جميع الأوجه المتصورة لإنشاء محطة جديدة في مايزويل .

والعديد من البلدان النامية ، لاسيما تلك التي ليس لديها اطلاقا أو ليس لديها إلا القليل من موارد الوقود الأحفوري أو من الطاقة المولدة من القوى المائية ، تظهر اهتماما متعاطفا بخيار الطاقة النووية . إلا أن عددا قليلا نسبيا من تلك البلدان هو الذي شرع بالفعل في الأخذ بذلك الخيار . والهند بلد أوجد قدرة محلية كبيرة في ذلك المضمار ويفكر في التوسع فيها توسعا ضخما . كما أن الصين آخذة ، في الوقت الحاضر ، في تنفيذ برنامج متمم بالعزم وإن كان متواضعا ، لكن

دفعها الاساسي باتجاه التوسع في انتاج الكهرباء يتركز في توليدها للكهرباء باستخدام الفحم . وهناك بلدان نامية أخرى مازالت مترددة ، وترددها راجع - قبل كل شيء - الى ضخامة ما تتكلفه الطاقة النووية من استثمارات في البداية . وقد اجتمع خلال العام الماضي فريق من كبار الخبراء في اطار الوكالة وأكدوا الحاجة الملحة للمزيد من انتاج الكهرباء في البلدان النامية ، وأشاروا أيضا الى أهمية التغلب على القيود الماثلة في الاحتياج الى القوى العاملة المدربة والبنى الاساسية التقنية والتنظيمية . وقد حث الفريق الوكالة على أن تساعد أي دولة عضو مهتمة على تقييم خيار الطاقة النووية في اطار خططها الشاملة لاحتياجاتها من الطاقة ومتطلباتها التنموية . ودعا الفريق أيضا الى مزيد من التأكيد على أهمية التعاون الاقليمي في مجال الطاقة ، وضرورة اجراء دراسات تخطيط في مجال الطاقة النووية . ومن الواضح أن المزيد من التعاون الاقليمي في انتاج الكهرباء وتوزيعها يمكن أن يصبح بالغ النفع في بعض أنحاء العالم .

ويأخذ الاتجاه الايجابي لغالبية الدول أعضاء الوكالة الدولية فيما يخص الطاقة الذرية منطلقه من عدة اعتبارات : الاقتصاد ، وامكانية التعويل على أداء الماكينات في المحطات ، والاستقلال في مجال الطاقة ، وحماية البيئة . وتميل حكومات بعض دول أوروبا الشرقية ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وبولندا ، وهي الحكومات التي تدرك أن اعتمادها المكثف على الوقود الاحفوري يخلق مشكلات بيئية خطيرة ، الى التسليم بشكل متزايد بأن اعتبار انعدام الدفق وقلّة النفائات وامكانية التحكم فيها من المزايا الضخمة للطاقة النووية .

وفي حين أن مواقف معظم الحكومات تجاه الطاقة النووية مازال ايجابية ، فمن الواضح بجلاء أن حادث تشيرنوبل قد قلل من تقبل الرأي العام للطاقة النووية . والمفترض أن موقف الفتور الذي تتخذه بعض الحكومات تجاه الطاقة النووية يعبر أيضا عن ردود فعل الرأي العام . وربما كان مما لا مهرب منه أيضا أن تركز اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في اجتماعاتها ومناقشاتها لموضوع الطاقة في

اعقاب حادث تشيرنوبل على ما اعتبرته مشكلات مرتبطة بالطاقة النووية دون أن تذكر أي كلمة طيبة عن مزايا تلك الطاقة . وفي المناقشة البيئية لمختلف مصادر الكهرباء ، كان للمرء أن يتوقع ألا تعلق اللجنة تعليقاً مائياً بقولها إن كل مصدر من مصادر الطاقة له ثمنه البيئي والمحي وله فوائده ومخاطره فحسب ، بل وأن تذكر أيضاً المعلومات ذات الصلة وهي أن توليد الكهرباء من الطاقة النووية لا يتخلف عنه ثاني أكسيد الكبريت ، ولا أكسيد الأزوت ، ولا ثاني أكسيد الكربون ، ولا يسهم في سقوط المطر الحمضي ولا في إيجاد ما يسمى بالثر النفيثة ، وأن النفايات النووية صغيرة الحجم بدرجة تتيح عزلها بقدر كبير من الأمان .

وعلى سبيل التمهيد ، قد أذكر أن برنامج الطاقة النووية الكبير ، فسي فرنسا ، ساعد على تخفيض تنفقات أكسيد الكبريت والأزوت من محطات القوى بنسبة ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٨٠ ، كما ذكر لمؤتمرنا العام الذي عقد مؤخراً . وهناك إحصاءات مماثلة يمكن إيرادها بالنسبة لبلدان أخرى عديدة ، وأود أن أقول أن هذه الإحصاءات تستحق أن يتدارسها عالم يتعذب بحق إزاء التدمير البيئي والاختار الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري على نطاق ضخم .

وبينما قللت حادثة تشيرنوبل من تأييد الرأي العام للطاقة النووية في كثير من البلدان ، فإنها قد دفعت الحكومات والمؤسسات العامة إلى القيام بعمل هام لمنع الحوادث التي تؤدي إلى انبعاث إشعاعي في المستقبل أو تخفيف عواقب أي حادث يقع . وهناك برنامج تكميلي كبير للسلامة النووية يجري الإعداد له في إطار الوكالة منذ حادث تشيرنوبل . واسمحوا لي أن أعرب باختصار أهم التطورات التي حدثت في هذا الميدان أثناء العام الماضي .

منذ فترة طويلة ، طرح سؤال عن إمكانية استحداث جيل جديد من محطات القوى النووية يتمف بخاصية السلامة المتأصلة بدرجة أكبر من معظم المحطات المستخدمة الآن . والرد على هذا السؤال هو أنه لا توجد أي تكنولوجيا تظل ثابتة كما هي إلى الأبد ، وأن التصميمات الجديدة لمفاعلات الطاقة ، هي في الواقع محل التنفيذ والتجربة

(السيد بليكس ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

والاختبار . ولابد من تشجيع هذا العمل . وقد شكلت الوكالة فريقا يتبادل الخبراء الحكوميون في اطاره الافكار والخبرات من واقع برامجهم في هذا الميدان . غير أننا ينبغي أن نعترف اعترافا واقعيا أن حوالي ٦٠ الى ٧٠ في المائة من مفاعلات الطاقة النووية التي ستكون مستخدمة بحلول عام ٢٠٠٠ مفاعلات مشغلة حاليا . وهذا يقودنا الى استنتاج مفاده أن تعزيز سلامة القوى النووية ينبغي أن يركز بالضرورة على سلامة التشغيل وادخال التحسينات على تلك المفاعلات . وهذا هو ما تركز عليه برامج الوكالة الحالية .

وينبغي أن أذكر ، بخصوص هذه النقطة ، أن إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق مفاعلات الالتحام النووي ، من الأمور التي تلقى التشجيع الفعال عن طريق برنامج جديد تشرف عليه الوكالة ، بالرغم من أن ذلك لن يتحقق قبل عدة عقود . وقد شرعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والمجموعة الأوروبية في برنامج تعاوني باسم - المفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي - تحت مظلة الوكالة وهو مشروع يستهدف تصميم نظري لمفاعل يعمل بالالتحام النووي . ومن دواعي الارتياح أن هذا الجهد الرامي الى استكشاف سبل لتلبية احتياجات الجنس البشري من الطاقة في المستقبل تشارك في القيام به مجموعات رئيسية ، ومما يدعو الى الاغتناب أنها قد اختارت القيام بذلك الجهد في اطار الوكالة .

بعد حادث تشيرنوبل سمعت نداءات دعت الى ايجاد نظام ملزم لمعايير السلامة الدولية للطاقة النووية . و ضمانات الوكالة للسلامة النووية تشمل بالفعل مجموعة كاملة من المعايير قبلها الجميع ، غير أنها ليست ملزمة . ويجري الآن تحديث هذه المعايير . وهناك احتمال بأن يبين كثير من الحكومات مراحة قبوله واحترامه لها ، حتى وإن كانت معاييرها الوطنية أكثر تفصيلا .

ومن الاجراءات التي قامت بها الوكالة بعد حادث تشيرنوبل ، وضع واعتماد اتفاقية بشأن التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي ، واتفاقية أخرى عن تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي مستقبلا . وقد دخلت هاتان

(السيد بليكم ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

الاتفاقيتان حيز النفاذ من وقتها ، واتخذت خطوات من أجل العمل بهما . وقد أبلغ  
الاتحاد السوفياتي الوكالة بحادث وقع لغوامة نووية في شمال المحيط الاطلسي في  
الربيع الماضي ، وطلبت البرازيل مؤخرا مساعدات طارئة بعد أن تسببت سرقة مصدر  
للاشعاع في تلوث عدد من الأشخاص بمادة السيزيوم .

ومن أوجه القصور التي باتت ملموسة بشدة بعد حادث تشيرنوبل عدم وجود أي اتفاق دولي على مستويات الإشعاع التي ينبغي - عند وجودها - حظر استهلاك أو استيراد الأنواع المختلفة من الأطعمة بسبب التلوث الإشعاعي . فالتباين الواسع بين المعايير التي تطبقها مختلف الحكومات والذي غالباً ما يؤدي إلى الرفض غير المبرر لبعض المواد الغذائية ، لم يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في السلطات . ولا شك أن مسؤولية إصدار القرارات النهائية فيما يتعلق بالمستويات التي ينبغي التدخل عندها ، تظل مسؤولية الحكومات . إلا أنه قد تسنى التوصل إلى منهجية في الوكالة لتحديد تلك المستويات ، ونحن نساعد حالياً المنظمات الشقيقة كمنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ولجنة الدستور الغذائي ، فيما تقوم به من عمل في ذلك المجال .

ولم يسبق أن حصل أي برنامج من برامج الوكالة للحد من الإشعاع بالسلامة التشغيلية على ما حصل عليه برنامجها الخاص بفرقة استعراض السلامة التشغيلية من القبول والتوسع السريعين اللافتين للنظر . وبمقتضى هذا البرنامج ، توفد الوكالة فريقاً دولياً يتألف من نحو ١٢ خبيراً ، أكثرهم من مديري محطات القوى النووية ، بجاء على دعوة الحكومة العضو ، إلى محطة القوى النووية التابعة لتلك الحكومة لاستعراض ملامتها التشغيلية . ويستغرق عمل الفريق قرابة ثلاثة أسابيع ، يقدم بعدها تقريره . وقد أسفرت الكفاءة العالية لمن تمكنت الوكالة من الاستعانة بهم من خبراء للقيام بتلك المهام عن تقدير كبير لتعليقاتهم وتقاريرهم . وهناك طلبات لإيفاد بعثات من هذه الفرقة ترد من الشرق والغرب والشمال والجنوب . وقد انتهينا ، مؤخراً ، من إنجاز أول مهمة في محطة فسي الولايات المتحدة ، وطلب منا إيفاد بعثات في العام المقبل إلى الاتحاد السوفياتي ، واليابان ، والمملكة المتحدة ، وعدد آخر من الدول الأعضاء .

وهنا لا بد أن أذكر أن اجتماعاً دولياً عقد مؤخراً في باريس لمرافق إنتاج الكهرباء عن طريق الطاقة النووية ، وقرر تشكيل منظمة دولية للحد من الإشعاع بالسلامة ، خاصة عن طريق تبادل الخبرات التشغيلية . ونحن ، على المستوى الحكومي الدولي ، نرحب بهذه المبادرة التي اتخذت على المستوى غير الحكومي . فالمسؤولية الرئيسية عن

السلامة النووية تقع دائما على عاتق الهيئة المشغلة ، ولا ينبغي أن يؤدي أي إجراء يتخذ على المستوى الحكومي ، أو المعيد الدولي الى الانتقام من هذه المسؤولية . وبينما تظل السلامة التشغيلية مصب الاهتمام . تتعاون الحكومات أيضا مع الوكالة حول مسائل المناولة المأمونة للوقود المستهلك والتخلص من النفايات . والرأي السائد من وقت طويل بين الخبراء هو أننا على أنه لا حاجة بنا للسعي الى اختراقات علمية أو تقنية في هذا الميدان . بيد أنه من الواضح أن هذا رأي لم يلبس قبولا عاما لدى الجمهور حتى الآن ، أو حتى لدى لجنة البيئة والتنمية . وربما ظل العامل الوحيد الذي سيكون له تأثير على الجمهور البناء الفعلي للمستودعات وهذا أيضا من المسارات التي توجّهنا التطورات الراهنة صوبها .

إن الكثير من استخدامات الطاقة النووية ، في غير انتاج القوى يظل ذا أهمية حيوية للمجتمع . ويتألف جانب كبير من التعاون التقني بين الوكالة والبلدان النامية من نقل التكنولوجيا والمعارف الخاصة باستخدام الطاقة النووية في الطب ، والزراعة والصناعة . وخلال سنوات عديدة اتسمت بمعدل الصفر أو شبه الصفر لنمو الميزانية العادية للوكالة ، بشكل برنامج المساعدات والتعاون التقني الذي يمول من التبرعات الطوعية ، عنصر التوسع الامامي في أنشطتها . وبالارقام المطلقة ، لا تبدو المبالغ التي يتعلق بها الامر بالغة الضخامة ، ومن الجلي أن هناك متسع لاستخدام موارد أكبر . إلا أنه قد تسوّى ، مع ذلك ، انجاز الكثير ، ويسعدني أن أقول إن الدول الاعضاء من البلدان النامية تشعر أنها تحقق فائدة حقيقية وكبيرة من عضويتها . ولقد توافرت الأدلة على ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون التقني للاستعمال السلمي للطاقة النووية الذي عُقد في جنيف في الربيع الماضي .

ولا بد أن أضيف أيضا إن الحماية من الإشعاع قد أصبحت تشكل عنصرا هاما في برامج المساعدة التقنية للوكالة ، إما كبند مستقل ، أو كإضافة لما يقدم من مساعدة في ميادين أخرى . وبينما زادت العواقب غير العادية لحادث تشيرنوبل من الوعي بالحاجة الى توافر القدرة على مراقبة البيئة والغذية ، لم يكن هناك وعي مكافئ بالحاجة الى

تنظيم الاستخدام اليومي للإشعاع في الطب والصناعة والإشراف عليه . ولقد وقعت حوادث بالفعل ، وأوضحت الفرقة الاستشارية الكثيرة للحماية من الإشعاع التي أوفدتها الوكالة الى الدول الاعضاء منذ عام ١٩٨٤ أن هناك الكثير من البلدان لا تتوافر لديها الهياكل الاساسية اللازمة للحماية من الإشعاع . والوكالة على استعداد لمساعدة تلك البلدان ، عندما تطلب ذلك ، على تدريب القوى العاملة اللازمة ، ووضع الهياكل والقواعد التنظيمية .

تفي ضمانات الوكالة بوظيفة حيوية هي خلق الثقة في أن أية تعهدات تصدر ، فيما يخص منع الانتشار تظل موضع التنفيذ . وإذا تفعل اللجنة ذلك ، تعمل على تخفيف بعض المخاوف من أن يؤدي التوسع في استعمال القوى النووية ، ونقل التكنولوجيا النووية الى زيادة مخاطر الانتشار الأفقي ، أي انتشار الأسلحة النووية لدى عدد متزايد من البلدان . وقد توسعت وظيفة ضمانات للوكالة بشكل كبير بمرور السنين ، مع انضمام المزيد من الدول لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، ومعاهدة ثلاثيولكو ، وإخضاع المزيد من المنشآت والمواد النووية للضمانات . وهناك أربع دول أخرى ، أصبحت أطرافاً في معاهدة منع الانتشار عام ١٩٨٦ ، ومن المتوقع انضمام إسبانيا قبل نهاية هذا العام . وتعتبر الضمانات اليوم شرطاً مسبقاً للتجارة النووية . وفي نهاية عام ١٩٨٦ كان قد أصبح في العالم ما لم يقل عن ٤٨٥ من المنشآت التي تحتوي على كميات من المواد النووية الخاضعة للضمانات ، و ٤١٤ موقعا آخر يحتوي على كميات أقل من المواد الخاضعة للضمانات في الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، وعلاوة على ذلك ، أصبحت هناك تسعة مواضع خاضعة للضمانات في الدول الحائزة للأسلحة النووية .

وأود أن أذكر أيضا أنه قد تسنى التوصل الى اتفاق من حيث المبدأ على مضمون اتفاقية ضمانات نتيجة لعرض الصين إخضاع بعض منشآتها النووية المدنية لنظام ضمانات الوكالة . وعندما تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فإن كل الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية ستكون قد أخضعت كل أو بعض أنشطتها النووية السلمية للضمانات .

هذا هو الجانب المشرق من الصورة ، إلا أنه ينبغي ، مع ذلك ، أن نأخذ في الاعتبار الانتقادات التي يوجهها العديد ، من البلدان ومفادها أن الجهود في مجال نزع السلاح النووي التي وعدت بها معاهدة منع الانتشار لم تؤدّ حتى الآن إلى أي اتفاق يُذكر . لكنه لا شك في أنه إذا ما أسفرت المفاوضات الحالية إلى تخفيضات ملحوظة في ترسانات الأسلحة النووية ، وأدت - وذلك اعتباراً لا يقل أهمية - إلى فرض حظر شامل على التجارب النووية ، فإن ذلك سوف يعزز الدعم السياسي لمعاهدة منع الانتشار ، والضمانات التي يمكن التحقق عن طريقها من أن المعاهدة تُنفذ .

وهنا يثور موضوع هام ، هو كيف نتحقق من التخزين لغير الأغراض العسكرية ، أي للاستخدام السلمي للكميات الهائلة من اليورانيوم الذي يتم إشرائه والبلوتونيوم الذي ينتج عن ذلك . وليس مطلوباً من الوكالة الاشتراك في أنشطة نزع السلاح ، إلا أن لديها خبرة قديمة في ضمان المواد النووية المستخدمة في الأغراض السلمية بما في ذلك المواد المستخدمة في الدول الحائزة للأسلحة النووية . وللأسف لا تسمح سياسات معدل النمو عند حد الصفر - التي أُنتهجت في السنوات الأخيرة - للوكالة أن تقوم إلا بعمليات ضمان رمزية في الدول الحائزة للأسلحة النووية ، رغم توصية مؤتمر الاستعراض الثالث لمعاهدة منع الانتشار بأن تستفيد الوكالة بالكامل من العروض الطوعية لتلك الدول .

ولا بد أن أذكر أيضاً تحت عنوان الضمانات أنه بالرغم من عدم تحقيق تقدم في مباحثات الوكالة مع جنوب افريقيا حول إخضاع ذلك البلد طوعاً لمحطة الإشراء شبه التجارية للضمانات هذا العام ، صدر مؤخراً تصريح من رئيس جنوب افريقيا عن نية حكومته في بدء التباحث حول توقيع معاهدة منع الانتشار . ولسنا في حاجة إلى القول إن الوكالة مستعدة لأن تبحث فوراً تفاصيل عقد اتفاقية ضمانات معيارية لمعاهدة منع الانتشار مع حكومة جنوب افريقيا . ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاتفاقية ، إذا أبرمت ، سوف تساعد على تبديد مخاوف افريقيا من التهديد الذي تمثله القدرات النووية لجنوب افريقيا .

(السيد بليكس ، الوكالة  
الدولية للطاقة الذرية)

وخلال الاحتفال بالعيد الثلاثين للوكالة هذا العام ، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن شائهم الجم على الوكالة ، وتقديرهم لها . وللاسف ، لا تستطيع أي منظمة أن تعيش بالحناء وحده ، فهي تحتاج الى ميزانية تفي بالمهام المناطة بها ، وتحتاج الى تسديد اشتراكات الاعضاء ، وتحتاج الى ظروف عمل وتوظيف تجذب موظفين أكفاء وتُبقى عليهم في خدمتها . ويؤسفني أن أبلغ الجمعية أننا نعاني من المشاكل في كل هذه الجوانب .

لقد كان ولا يزال من حسن الطالع بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توفر لها موظفون فنيون وعلميون على درجة عالية من المهارة . ويعمل نحو ٦٠ في المائة من الموظفين الفنيين بمقود محدّدة المدة بخمس أو ست سنوات ، بينما عيّن زهاء ٤٠ في المائة على ملاك الوكالة . وبهذه الطريقة يتحقق التجديد والاستقرار على حد سواء . وعلاوة على ذلك ، ينبغي لنا أن نكون قادرين على منافسة سوق القطاع الخاص في جميع الدول حتى نجتذب موظفين جدد ونحتفظ بموظفينا القدامى . إن الطريقة التي عمل بها النظام الموحد للأمم المتحدة في السنوات القليلة الماضية قد أصابتنا بأضرار . وسأسوق مثالين فقط على ذلك . يحصل موظفونا الفنيون على نفقاتهم الرئيسية بالشللانات النمساوية وتدفع لهم بهذه العملة في حين أن رواتبهم يتم حسابها على أساس دولارات الولايات المتحدة . ولفترة طويلة لم يستطع هذا النظام أن يقضي على أثر تقلبات العملة . وكان الموظفون يرون بالفعل أن صافي ما يمل إلى جيوبهم من رواتب يتناقص باستمرار على مدى السنين .

بل انه نشأت أوجه جور أكثر إشارة في حساب المعاشات التقاعدية . فقد نقصت هذه المعاشات بطريقة اعتبرها الموظفون انتهاكا لحق مكتسب . وعلاوة على ذلك ، سمح لتقلبات سعر الصرف بين الدولار والشلن بأن يكون لها أثر كبير على حجم المعاشات التي تصرف بالشللانات . ففي فترة هبوط سعر دولارات الولايات المتحدة كانت الإحالة إلى التقاعد التي تتأخر عاما أو حتى شهرا واحدا تعني انخفاض المعاشات التي تصرف بالشللانات . فلو كان هناك موظفان في درجة واحدة خدما مدة عشرين عاما مثلا ، فإن من يتقاعد متأخرا كان يحصل على معاش يقل بنسبة قد تصل إلى ٢٥ في المائة عن زميله الذي سبقه في التقاعد . ومن شأن أوجه الجور تلك أن تؤثر سلبا على معنويات الموظفين .

وأمام الجمعية العامة مرة أخرى بعض المقترحات المقدمة من لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

فيما يتعلق بأحوال الخدمة للموظفين المدنيين الدوليين . وأرحب بالتوصية القائلة بضرورة انقضاء فترة لا تقل عن ثلاث سنوات عند استعراض مزايا المعاشات التقاعدية . وآمل أن ترى الجمعية العامة أنه من الممكن الموافقة على التوصيات الخاصة بزيادة الاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية من أجل تحسين وضعها الاكتواري ووضع حد أدنى لسعر الصرف ولوقف الاتجاه التنازلي في صافي المعاشات التي تصل إلى جيوب الموظفين المتقاعدين نتيجة لتقلبات سعر الصرف .

وأستطيع أن أفهم جيدا أن المناقشات في نيويورك تتصور أساسا الظروف السائدة في نيويورك . ولكن إذا أريد أن يكون النظام الموحد قابلا للاستمرار ، فلا بد من إيلاء المزيد من الاهتمام بظروف الخدمة لذلك العدد الكبير من الموظفين العاملين في فيينا وجنيف ومراكز أخرى بعيدة عن نيويورك .

والنقطة الأخيرة تتصل بميزانية الوكالة وسداد اشتراكات الأعضاء . ومن المفهوم أن الحكومات التي تشعر بقلق إزاء الميزانيات المختلة اختلالا خطيرا و/أو نقص العملات الأجنبية كانت متحفظة في مواقفها تجاه ميزانيات المنظمات الدولية . وقد نجحنا في محاولاتنا في الوكالة لسنوات عديدة في تنفيذ برنامج موّع بميزانية لسم تطرأ عليها أية زيادة أو كانت الزيادة فيها محدودة للغاية . ومع ذلك ، وإزاء واجب الوكالة نحو ضمان تحقيق زيادة مستمرة في عدد المرافق النووية ، وكميات متعاضمة من المواد النووية ونحو إدارة صناديق متنامية للتعاون التقني ، فإن السيامة التي تقوم على عدم زيادة الميزانية تعرّض للخطر نوعية برنامجنا بل وحتى تنفيذه . وإذا ما أراد الأعضاء زيادة الأعمال التي تظطلع بها الوكالة فلا بد من إلغاء بعض الأنشطة الحالية أو قبول بعض الزيادة في الميزانية .

وفي العام الماضي أتاحت لنا التبرعات الخاصة إمكانية عقد الكثير من الاجتماعات والقيام بالعديد من الأنشطة خارج نطاق البرنامج وذلك في أعقاب حصاد تشرنوبل . وبالنسبة للسنة الحالية ولعام ١٩٨٨ قُبلت زيادات طفيفة في الميزانية حتى يمكن تلبية احتياجات برنامج السلامة النووية التكميلي . ولئن كان ذلك قد مكّن الوكالة من العمل على وتيرة سريعة خلال العام الحالي ، فإنه مع الأسف ومن قبيل

المفارقة أن المخاطرة بمواجهة أزمة مالية نتيجة لتأخر سداد المستحقات من جانب بعض الأعضاء وقد فرضت علينا مؤخرا أن نوقف بعض الأنشطة . فأرجئت السفريات والاجتماعات والمشتريات التي كان من الممكن ارجاؤها . ومن الأمور الحتمية أن هذه التصرفات كانت لها نتائج سلبية على تنفيذ البرامج . وبعض الأنشطة التي أدخلتها الدول الأعضاء فسي برنامج العام الحالي لن تنفذ كلية أو سيجرى تنفيذها .

إن ما نحتاج إليه الآن في الوكالة هو أن الانضباط السليم في الانفاق الذي فرض على المنظمة في السنوات التي شهدت عدم زيادة مطلقا أو زيادة محدودة في الميزانية ينبغي أن يقابله انضباط في السداد من جانب الدول الأعضاء . وعلى الرغم من أن اللوائح المالية التي أقرتها الدول الأعضاء تقتضي سداد الاشتراكات المقدرة في بداية السنة ، إلا أن حكومات كثيرة دأبت على السداد في وقت متأخر بل وحتى في نهاية العام في حالات كثيرة .

وقد أدت بعض الظروف الخاصة ، مثل ارتفاع سعر الصرف بين الدولار والشلن في السنوات الماضية إلى تأخير وقوع الأمانة إلى أن أصابتنا في هذا الخريف . بيد أنه من البديهي أنه لا يمكن لأي منظمة أن تعمل وتستفيد من مواردها بطريقة منتظمة واقتصادية على مدى السنة إذا كان الجزء الأكبر من الاشتراكات لا يمل إلا في نهاية السنة . ولو استمر الحال على هذا المنوال فإن ميزانياتنا لا تكون قيمتها حقيقية كما قال الدكتور ماهر مدير عام منظمة الصحة العالمية ، وأرقامها تكون غير حقيقية . وهذا يعني أننا لا نستفيد من الموظفين والموارد الأخرى بشكل كاف ، مما يلحق الضرر ببرنامج التعاون الذي وافقت عليه الحكومات ، وهو أمر لا يمكن إلا أن يكون متناقضا مع مصالح الأعضاء أنفسهم . وكلما أسرعت الدول الأعضاء إلى الالتزام باحترام القواعد المالية الحالية أو وافقت على قواعد جديدة توفر الموارد لمنظماتها طوال العام كان ذلك أفضل للمصالح التي يتواخاها الأعضاء من هذه المنظمات .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : أعطي الكلمة لممثل جمهورية

ألمانيا الاتحادية ليعرض مشروع القرار A/42/L.6 .

الكونت يورك فون فارتنبورغ (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة

شفوية عن الانكليزية) : بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإنشاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، يسرني بوجه خاص أن أفتتح المناقشة بشأن تقرير الوكالة بتوجيهه الشكر الى مديرها العام السيد بليكس ، على البيان الذي أدلى به تَوَّا وهو يمسرر التقرير ، وبالإشادة بالمنظمة لأعمالها الناجحة . ان جدارتها في المجالين السياسيين والتقني تلقى الاعتراف العام . كما أن السمعة البارزة التي تتمتع بها الوكالة في كل أرجاء العالم قامت على ما حققته من نجاح . وأود أن أعرب عن تقديرنا للمدير العام السيد بليكس وزملائه الذين أسهموا إسهاما كبيرا فيما قامت به الوكالة من أعمال فعّالة بفضل خصالهم السامية والتزامهم الشخصي القوي .

لقد نجحت الوكالة على مدى فترة تبلغ ٣٠ سنة في التوصل الى تحقيق التوازن العادل والصعب في بعض الاحيان بين عمليتي تعزيز الطاقة النووية وضبطها ، وهما المهمتان الرئيسيتان للوكالة ، ويمثلان في نفس الوقت أهم عناصر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ومن الأمثلة الطيبة على فعّالية الوكالة الدور الذي اضطلعت به في تهيئة الظروف الأساسية لتحسين مستوى السلامة النووية على صعيد دولي عقب وقوع كارثة تشيرنوبل .

ان جمهورية ألمانيا الاتحادية هي أحد الأعضاء المؤسسين للوكالة . وقد اشتركنا بشكل نشط في أنشطة الوكالة ، وأيدناها منذ إنشائها\* .

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ويجيوردانى (سري لانكا) .

لقد أشارت أحداث تشرنوبل النقاش مرة أخرى حول سياسة الطاقة النووية . وفي هذه المناقشة ، أيدت حكومتي دائماً مواصلة استخدام القدرة النووية مع تطبيق أعلى مستويات ممكنة من تدابير السلامة . وفي هذا السياق ، استندت حكومة بلادي إلى الاعتبارات التالية : أن استخدام الطاقة النووية يحمي الاحتياطات غير المتجددة لمواد الطاقة الأحفورية ، وإذا ما تخلّى بلدنا أو بلدان أخرى عن خيار القدرة النووية ، فسوف يشتد التنافس على موارد الطاقة الأحفورية . وسيكون لهذا التطور أثره العكسي ، على الكثير من البلدان النامية بصفة خاصة . وعلاوة على ذلك ، سيؤدي التوسع في استخدام الوقود الأحفوري إلى زيادة تلوث البيئة تلوثاً خطيراً .

لقد قامت الوكالة بمهمة ممتازة في عام ١٩٨٦ ، ولا سيما في مجال السلامة النووية . وإثر الصياغة العاجلة لاتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي واتفاقية التبليغ المبكر ، يلاحظ المرء أن الاتفاقيتين قد وقّع عليهما ما يزيد على ٦٠ دولة ودخلتا بالفعل حيز التنفيذ . وفي هذا الصدد ، تأمل حكومتي أن يتسنى التوصل إلى حل مرضٍ لمشكلة المسؤولية النووية الدولية في أسرع وقت ممكن .

وتشيد حكومة بلادي بأنشطة الوكالة في مجال السلامة النووية لأنها تعزز من ثقة السكان بأن أعلى مستويات ممكنة من تدابير السلامة النووية يجري اتخاذها ، وسوف تتخذ في مجال القدرة النووية في كل مكان على أساس مسؤولية كل حكومة ، وفي إطار التفاهم والتعاون بين البلدان .

وينبغي أن نشير إلى أنه في عام ١٩٨٦ ، خلّصت الوكالة ، مرة أخرى ، إلى مقولة مفادها أنه لا يوجد أي دليل على حدوث أي تحويل للمواد النووية التي تخضع للضمانات أو إساءة استخدامها . ونحن نرى أنه من الأهمية بمكان أن تضع كل الدول الحائزة على أسلحة نووية كل منشآتها النووية أو بعضها تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة النووية في إطار اتفاقات الخضوع الطوعي لتلك الضمانات ، أو تشير إلى أنها تنوي أن تفعل ذلك . ويعتبر هذا إسهاماً أساسياً في تعزيز مصداقية نظام الضمانات . ومن ثم ، فإننا نناشد الدول الحائزة على أسلحة نووية أن تدرج عدداً أكبر من

منشأتها التكنولوجية المتقدمة علاوة على الموجود منها داخل هذا الإطار حتى الآن  
تزداد قيمة هذه العروض الطوعية .

وينبغي أن تتوافر لكل البلدان المهمة سبل الحصول على تكنولوجيا استخدام  
الطاقة النووية في الأغراض السلمية . وفيما يتعلق بتوفير المساعدة التقنية ، توفّر  
الوكالة خدمة هامة للبلدان المهمة بذلك . ويسعد وفدي أن يلاحظ أن مزيداً من التقدم  
قد أُحرز في هذا المجال .

ومع ذلك ، تشعر بلادي بالقلق العميق إذ تجد الأعمال الناجحة للوكالة تتعرض  
للخطر في هذا العام الذي تحتفل فيه الوكالة بالذكرى السنوية ، نتيجة للزيادة  
الكبيرة في تراكم المتأخر من الاشتراكات الخاصة بالميزانية . وفي ضوء هذه الحالة ،  
تحت حكومة بلادي جميع الدول الأعضاء على بذل قصارى جهدها لكي تضمن استمرار الوكالة  
في القيام بأعمالها على نحو فعال في السنوات القادمة . وفي هذا السياق ، نعتبر  
مبدأ العالمية شرطاً مسبقاً لقيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمهامها على أتم  
وجه وبفعالية ، كمنظمة عالمية .

وبوصفي ممثلاً لبلد يتولى رئاسة مجلس محافظي الوكالة ، وبالنيابة عن هنغاريا  
والعراق أيضاً ، العضوين الآخرين في المكتب ، يشرفني أن أقدم بمشروع القرار  
المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ، الوارد في الوثيقة A/42/L.6 .  
وقد جاء مشروع القرار نتيجة لمشاورات غير رسمية بين الدول الأعضاء المعنية ، في  
فيينا ونيويورك على حد سواء .

ويقتضي مشروع القرار إلى حد بعيد بصيغة ونص القرارات السابقة التي  
اعتمدتها الجمعية العامة في إطار هذا البند ، مع بعض إضافات في كل من الديباجة  
والمنطوق توضح الأنشطة التي قامت بها الوكالة مؤخراً في مجال السلامة النووية .  
في فقرتي المنطوق ١ و ٢ ، تحيط الجمعية العامة علماً بتقرير الوكالة وتؤكد  
شقتها في دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال استخدام الطاقة النووية  
للأغراض السلمية .

أما الفقرة الثالثة من منطوق مشروع القرار ،

ف "تحث جميع الدول على العمل جاهدة من أجل قيام تعاون دولي فعال ومنسجم في تنفيذ عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفقا لنظامها الاساسي ، ومن أجل تشجيع استخدام الطاقة النووية وتطبيق التدابير اللازمة لزيادة تعزيز سلامة التجهيزات النووية والتقليل الى أدنى حد من الاخطار على الصحة ؛ ومن أجل تعزيز ما يقدم الى البلدان النامية من مساعدة تقنية وتعاون ؛ ومن أجل كفالة فعالية نظام الضمانات لدى الوكالة" .

وفي الفقرة الرابعة من منطوق القرار ، ترجو الجمعية العامة من الامين العام أن يحيل الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية محاضر الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة المتعلقة بانشطة الوكالة .

ونحن نأمل ، بل ونثق أنه - وفقا للتقليد السابق وفي ضوء أهمية مادة هذا الموضوع - ستعتمد الجمعية العامة مشروع القرار بدون تصويت .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سواصل النظر في هذا البند صباح باكر .

#### البند ٨٣ من جدول الاعمال (تابع)

#### التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

#### ( ه ) البيئة : مذكرة من الامين العام (A/42/427)

السيد مورين (جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أولا أن أضم صوتي للمتحدثين السابقين الذين ركّزوا الاضواء على إسهام اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ، وأبرزوا الإسهام الخاص الذي قدمته السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج ، التي عرضت على نحو مقنع وبلغ تقرير اللجنة صباح اليوم . ومن فوق هذه المنصة ، أرحّب بأن الجمعية العامة والرأي العام العالمي بأسره قد أصبح بمقدورهما الآن ، على أساس النتائج التي خلصت اليها اللجنة وأخذا بوجهة نظر اللجنة ، النظر الى المشاكل الايكولوجية في العالم كلاً على حدة وفي إطار صلتها بقضايا الحرب والسلام ، ونزع السلاح والتنمية ، والحاجة الى القضاء على التخلف والفقر ، وضمان ظروف معيشية كريمة وصالحة وأمنة لسكان كوكبنا الذين يزداد عددهم باستمرار .

ونحن نشارك في الرأي القائل بأن كل مشكلة من المشاكل العالمية التي تواجهها البشرية والتي تنتظر الحل تمثل بالنسبة لدول العالم كافة مصدر خطر وعدم استقرار ، وتعد - في الوقت نفسه - عاملا يعوق استقرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول .

إن حماية البيئة على نطاق عالمي ، جنباً إلى جنب مع مراعاة الأولوية القموى المتمثلة في صيانة السلم ودرء خطر نشوب حرب نووية ، يعدان شرطاً أساسياً مسبقاً لاستمرار بقاء الحضارة وتطورها . كما أن انتاج أسلحة الدمار الشامل وتكديسها والاستغلال الهدام للموارد الطبيعية ، والانتاج الصناعي كثير النفايات ، والنمو الحضري الهائل الفاقد لكل عقلانية بما يترتب عليه من مشاكل النقل وتحت التربة والتصحّر ، كل هذه الآثار الجانبية والكثير غيرها من آثار الحضارة تلحق ضرراً بالغاً بالبيئة ، مما يهدد مباشرة مستقبل البشرية .

ومن ثم ، فإن العوامل الايكولوجية تؤثر في العلاقات الدولية وفي حياة الدول وتشكل عاملاً خطيراً يهدد أمنها واستقرارها . وعلى هذا ، ينادي بالمجتمع الدولي أن يرسى مفهوم العمل الدولي المشترك في الميدان الايكولوجي يستهدف الإقلال من الأوجه السلبية لهذه العوامل والوصول بها إلى أدنى حد ممكن وجعل البيئة - بالتالي - عاملاً ايجابياً يؤثر في المجالات الأخرى من الحياة الدولية . ومن الضروري كفالة استمرار المشاركة المفتوحة متعاضدة النشاط من جانب جميع الدول في السعي إلى أفعال أشكال هذا التعاون ، مع إقامة وزن كامل للظروف النوعية لكل أعضاء المجتمع الدولي ولما يتبعونه من نهج ، ولاحتياجاتهم ، ومصالحهم . واعتقادنا أن عمل اللجنة يعد مثلاً طيباً في هذا المجال .

وينبغي إيلاء عناية كافية للأفكار التي أبدتها في هذا الشأن ، صباح اليوم ، السيد بتروفسكي نائب وزير الخارجية السوفياتي والسيد باكماني ، وزير التنمية والتعاون الهولندي .

كما أننا نعتقد أن الشرط الأساسي المسبق لحل مشكلة البيئة ، هو كفالة الأمن البيئي الدولي مع مراعاة حق كل بلد في التنمية السليمة بهيئتها . وبعبارة أخرى .

يتوافر هذا الشرط الاساسي المسبق في إقامة نظام يتيح وضع حلول مشتركة للمشاكل البيئية ذات الطابع الدولي بما يضمن اتحاق ما تخطط به الدول من أنشطة تؤثر في البيئة مع مبادئ التنمية السليمة بيئيا التي أقرها المجتمع الدولي .

وفلا عن كون الأمن البيئي الدولي مرهونا بايجاد حل شامل لمشكلة البيئة ، فإنه يرتبط ارتباطا وثيقا لا انفصام له بالأمن الدولي العام . ونحن نقدر كل التقدير كون اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قد خلعت ، من حيث الجوهر ، السبيل النتيجة ذاتها بقولها في تقريرها أن :

"الوقت قد حان للخروج عما ألفناه في الماضي . فمحاولات صون الاستقرار الاجتماعي والبيئي باتباع النهج القديمة في مجالي التنمية وحماية البيئة متزايد من عدم الاستقرار . وعلى ذلك يجب التماس الأمن في التغيير" (A/42/427) .

ويؤكد التقرير أيضا أنه :

"يجب أن نوسع المفهوم التقليدي للأمن برمته بحيث يشمل الاثار المتفاقمة التي يخلقها التوتر البيئي على الامعدة المحلية والوطنية والاقليمية والعالمية" .

وفي رأينا أن كل هذا يبرز ، بصورة متزايدة ، الحاجة الى المزيد من التعمق في مفهوم الأمن البيئي الدولي وتطويره وذلك بأن تبذل الدول جميعا جهودا متضافرة في إطار الهيئات المختصة التابعة لمنظمتنا . ونحن نعتقد أن هذا يرتبط ارتباطا مباشرا بإنشاء نظام شامل للأمن الدولي تواكبه أنشطة متابعة يجري الاضطلاع بها استنادا الى تقرير اللجنة العالمية وتقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده الذي نود أن نشني عليه أيضا في هذا المقام .

إن تحقيق الأمن البيئي ، يقتضى أن توضع وتعتمد وتنفذ بالتدرج مبادئ إلزامية معينة ومعايير لسلوك الدول والتعاون الدولي فيما يتصل بأمن الدول في الميدان الايكولوجي .

وفي هذا السياق ، كذلك ، نود أن نشيد بتقرير اللجنة الذي يعرض لمبادئ التعاون الشامل ذي المنفعة المشتركة فيما بين الدول والقائم على المساواة والذي يشجع على بناء الثقة المتبادلة وتعزيزها وعلى حل المشاكل المعاصرة الملحة ، سواء ما يتعلق منها بالتنمية ، أو بمون البيئة على الأرض . ويعد تقرير اللجنة ، دون أدنى شك ، إسهاما رئيسيا في إيجاد تفهم أفضل للحاجة الماسة الى نهج شامل ، لا يسبب المواجهة ، لحل مشكلة البيئة على أساس التعاون الدولي . ومن ثم ، فإن تنفيذ النتائج والتوصيات الواردة في التقرير يمكن أن يسهم إسهاما هاما في إقرار السلم الدولي والامن الشامل .

كما أننا نؤيد اقتراح اللجنة الداعي الى الشروع ، في الامم المتحدة ، في إعداد إعلان ثم اتفاقية بشأن حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار . وجنبا الى جنب مع هذا ، ينبغي البدء - داخل الامم المتحدة ذاتها - في إعداد استراتيجية عالمية لحماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية تغطي مجموعة المشاكل البيئية القائمة والمنظورة برمتها . كما يجدر وضع خطة عمل محددة لحل تلك المشاكل . وأنا ، إذ تناولت اليوم مسألة الامن البيئي الدولي ، بمزيد من التفصيل لم أقصد بأي حال - حسبما يتراءى لكم - الاستطراد استطرادا يخرجنا عن استعراض النتائج الهامة لعمل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، بل كنت أتفكر في تنوع الافكار الواردة فيها وما تشير به تلك النتائج من خواطر .

ونحن نشني على النهج الشامل الذي تتبعه اللجنة إزاء هذه المشاكل ، والنسبة العملية والمثيرة للجزع أيضا ، الواردة في تقريرها .

ونحن مقتنعون بأن الحوار الدولي الواسع النطاق سيعطي صورة أوضح لنسوع التعاون المثمر الذي متمس الحاجة اليه . وإذا ما ساد الحس السليم على الانانية الوطنية سيكون في الإمكان أن نحكم بتفاؤل على آفاق بيئة تشارك فيها كل دول الأرض دون تمييز .

السيد سوموغي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن إدراج

تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية في جدول أعمال هذه الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة يعد أمرا بالغ الأهمية ، وشاهدا على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بغية الاضطلاع بدور أكثر نشاطا ، وفقا لروح ميثاقها ، في مواجهة المشاكل العالمية التي تتحدى الانسان . وهذا سبب آخر يدعونا الى الترحيب بالنظر في التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" ، والتعبير عن تقديرنا الكبير في هذا المحفل للسيدة غرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج التي ترأست اللجنة العالمية بكفاءة عالية ، ولكل الذين أسهموا إسهاما خلاقا في إعداد التقرير .

إن النهج المركب الذي اعتمده التقرير إزاء التنمية المتنامية والقابلة للاستمرار والبيئة والنمو الاقتصادي ، والتحليل الشامل للعوامل المؤثرة في البيئة الانسانية ، يشكل جزءا لا يتجزأ من العملية التي يجري من خلالها البحث عن حلول مشتركة لكل المشاكل العالمية التي تواجه الانسان بصورة عامة . كانت هذه هي النتيجة المشتركة التي تم التوصل اليها بشأن التقرير في الاجتماع الاقليمي لدول أوروبا الشرقية الذي عقد في بودابست في الفترة من ١١ الى ١٣ أيار/مايو من هذا العام ، وشارك فيه رؤساء الأجهزة الحكومية المعنية بحماية البيئة ، وخبراء في التخطيط الاقتصادي والشؤون الخارجية ، من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا وبولندا وتشيكوملوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الالمانية ورومانيا وبلجيكا هنغاريا ، الى جانب ممثلين من أمانة مجلس التعاضد الاقتصادي ومراقبين من جمهورية الصين الشعبية وكوبا ومنغوليا وفيت نام . وقد اتفق المشاركون في الاجتماع على أن

تقرير اللجنة العالمية قدم أشمل تحليل يوضع حتى الآن للمشاكل البيئية العالمية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أيدوا النتائج الرئيسية التي خلص اليها التقرير . وقد أعربوا عن رأيهم بأن التقرير يقدم برنامج عمل لكل البلدان للربيع الأخير من هذا القرن على أساس المسؤولية المشتركة عن حل المشكلات العالمية .

إن تقرير اللجنة العالمية حميلة سنوات عديدة من العمل المشترك والجهود الجماعية التي أسهم فيها خبراء من مختلف القارات وشخصيات سياسية من شتى البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة . وقد أجمع أعضاء اللجنة على الحاجة الملحة الى إيجاد حلول للمشاكل العالمية ، وإلى وضع خطط للعمل المشترك . إن العرض الحقيقي للحالة الواقعية ، والصياغة الصريحة للمسائل ، الى جانب النهج المختلفة إزاء بعض الجوانب ، تشير الى السعي الى العمل المشترك ، وهو ما يتضح أيضا في حقيقة أن التقرير اعتمد بتوافق الآراء .

ونرى أن هذا التقرير يكتسب قيمة عظيمة من حيث أنه يتناول موضوع حماية البيئة الانسانية عن طريق طرح تركيبي للمسائل القصيرة الاجل والطويلة الاجل للوجود المادي والاجتماعي ، والطبيعة والسلام والامن ، والتأكيد على الاشكال الجوهرية للعمل الانساني ، بدلا من اللجوء الى النهج المألوف القائم على التمييز وفقا لمجالات معينة . ومن المشجع أن نلاحظ أن المفهوم الاساسي للوثيقة يفترض وجود تنمية متنامية وقابلة للاستمرار ، ويعبر عن تطلعنا المشترك للعمل بالارادة السياسية الضرورية ومن خلال الجهود المتضافرة من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي تماشيا مع المبادئ التي تستبعد تدمير البيئة الانسانية وحرمان الاجيال المقبلة من البيئة الصحية والشروط الاساسية التي لا بد من توافرها لوجود الانسان .

ومن جانبنا ، فاننا نؤمن إيماننا راسخا بأن حماية البيئة تشكل جزءا لا يتجزأ من النظام الشامل للسلام والامن الدوليين ، وهو ما بادرت البلدان الاشتراكية بالاشارة اليه في السنة الماضية . ومن هنا فاننا نرى أن التنسيق الفعال للاجراءات التي تتخذ في هذا الميدان ، والتعاون الواسع النطاق في كل جوانب المجالات الاقتصادية وغيرها ، يكتسب أهمية حاسمة بالنسبة لمستقبل البشرية . لهذا فان مفهوم التنمية القابلة

للاستمرار يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الاهداف ، ويساعد في النهوض بإمكانيات تحقيقها . ومن هنا فاننا نعتبر أن مضمون التقرير وتنفيذ توصياته مسألة سياسية ونرى أن من الضروري معالجتها على هذا الاساس .

إن القيمة الخاصة التي يكتسبها التقرير تكمن في أنه يشجع الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وكل مانعي السياسات ومنفذيها على ابتكار أساليب جديد للتفكير ، والتسليم بالحاجة الى معالجة قضية الحفاظ على بيئة الانسان ، ليس بمعزل عن العمليات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية وإنما في إطار التخطيط لهذه العمليات وتنفيذها . ونحن نؤيد الفكرة القائلة بضرورة أن تركز المنظمات الدولية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة مزيدا من الاهتمام للعلاقات المتداخلة القائمة بين التنمية والبيئة . كما نعلق أهمية خاصة على إنشاء نظم للانذار المبكر ، تتنبأ بالآثار الناجمة عن الكوارث البيئية - الطبيعية أو التي من صنع الانسان ، فضلا عن العوامل المناخية والتقدم التكنولوجي . ونحن نوافق على الاقتراحات الرامية الى تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنسيق التعاون البيئي وإعداد الاتفاقيات ، وجمع البيانات والبحوث العلمية والخدمات الاستشارية .

والوفد الهنغاري يضم موته الى الاموات الاخرى في دعوة الحكومات والمنظمات الدولية الى أن تضع في اعتبارها قدر الإمكان التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنون "مستقبلنا المشترك" ، وأن تنهض بتنفيذها على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي .

السيد لي ليوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : أولا وقبل كل

شيء ، يطيب لي أن أشيد نيابة عن الحكومة الصينية باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وبرئاسة الوزراء برونتلاند شخصيا ، وبسائر أعضاء اللجنة .

بعد سنوات ثلاث من العمل الشاق والدراسة المتعمقة والمتوسعة بشأن مسألة البيئة والتنمية التي تواجه العالم اليوم ، تخرج علينا اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بهذا التقرير البالغ الايجابية والاشارة ، المعنون "مستقبلنا

المشترك" . وهنا أود أن أعبر عن شكرنا المادق لأعضاء اللجنة على ما بذلوه من جهود جديرة بالشناء .

إن فهم المجتمع الدولي لمشكلة البيئة يزداد تعمقا . وقد ظهرت خلال العقود الماضية ، من جراء التنمية السريعة التي طرأت في الميادين الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، مشاكل كثيرة كالتصحر ، والظروف المناخية غير العادية ، وانقراض الأجناس ، ونضوب الموارد الطبيعية ، والازدياد الكبير في عدد السكان ، والتلوث البيئي الخطير . وكان كل ذلك بمثابة انذار لنا بأن كوكبنا ، الذي تعتمد عليه حياة الانسان وتطوره ، يتعرض لتغير هائل .

وحيث أن البيئة والتنمية ترتبطان ارتباطا وثيقا ، فإن أي عمل من أعمال الافتراض والتدمير يرتكب ضد أمننا الطبيعة يشكل عقبة وتهديدا لبقاء الانسان وتطوره . والأخطاء التي ترتكب اليوم في قرارات السياسة الكبرى في هذا الخصوص سوف تؤدي الى كوارث جسيمة في الغد . فلم يعد بإمكان الانسان أن يأخذ الطبيعة كأمر مسلم به ، بل ينبغي له أن يسعى الى إيجاد سبيل لضمان تنميته المتناسقة والمستقرة والمتواصلة .

إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية توضح بجلاء تام أنه لا بد من جعل مفهوم التنمية المتواصلة مبدأ إرشاديا وأنه لا بد من النظر الى البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بومفها كلاً لا يتجزأ . وتؤكد اللجنة أيضا على أن مشكلة البيئة لا يمكن حلها إلا في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة . وإننا نقدر بالغ التقدير هذا التفكير الاستراتيجي البعيد المدى ، الذي يعتبر ، في رأينا ، نهجا ايجابيا لمواجهة مشكلة البيئة ، وينبغي أن يصبح مبدأ أساسيا في جهودنا الرامية الى التوفيق بين المصلحة المباشرة والمصلحة الطويلة المدى ، وبين مصلحة الجزء ومصلحة الكل ، والتنسيق بين أهداف التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة . ونحن نأمل أن يحظى مفهوم التنمية المتواصلة بقدر أكبر من الاهتمام من جانب المجتمع الدولي ، ويصبح المبدأ الهادي لكل البلدان في جهودها المشتركة لإدارة البيئة وموارد هذا الكوكب . ونأمل أيضا أن تبذل جهود متضافرة في هذا الشأن .

إن الصين بلد نام يبلغ عدد سكانه بليون نسمة ، منهمك حاليا في تنمية اقتصادية واسعة النطاق ، ينجم عنها ، بشكل طبيعي ، ضغط هائل على بيئتنا . وبالإضافة الى ذلك ، وبسبب العدد الكبير للغاية من السكان ، يقل نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في الصين كثيرا عن المتوسط العالمي . وهذه الحقيقة لا تترك أمامنا خيارا سوى أن ننتهج سياسات لاستغلال واستخدام الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة وحماية البيئة في غمار جهدنا لمجاعة العصر .

وأحد الدروس الهامة التي تعلمناها من تجاربنا خلال العقود القليلة الماضية أن التعمير الاقتصادي وحماية البيئة يجب أن يمضيا معا وبشكل متناسق . وقد أصبح هذا أيضا الخط التوجيهي العام لعملنا في حماية البيئة . فقد غيرنا الأسلوب السابق المتمثل في التأكيد المفرط على النمو الاقتصادي . وفي حين نعلق أهمية على المردودات الاقتصادية ، نهتم أيضا بأثار ذلك على البيئة ؛ وفي حين نحاول تلبيبة احتياجات الجيل الحالي ، نحرض أيضا على عدم الاضرار بقدرات الاجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها .

نحن في الصين ننتهج ، في سعينا لتحقيق هذا الهدف ، عددا من السياسات والتدابير ونقوم بتنفيذ الخطط بطريقة متسقة . ومن العناصر الجوهرية الكامنة وراء هذه السياسات والتدابير التأكيد على الوقاية ، اي اتخاذ التدابير الوقائية ضد الاخطار التي يمكن ان تتعرض لها البيئة في غمار عملية التنمية الاقتصادية ، بدلا من الاسراع باتخاذ الاجراءات العلاجية بعد أن يكون الضرر قد وقع . فخبرة "التلوث أولا والحل بعد ذلك" التي مرت بها بلدان كثيرة في الماضي خبرة يجب ألا تتكرر ، بسبب ما يترتب عليها من كلفة أكبر . فالتدابير المحددة ، كالتخطيط متعدد القطاعات ، والتوسع المناعي الرشيد ، وتعديل الانظمة الصناعية ، واتخاذ خطوات وقائية قبل البدء في أي مشروع إعماري ، تمثل بعض حلقات الوصل الهامة في سياساتنا في هذا الصدد . وتتفق هذه التدابير أيضا مع مفهوم التنمية المتواصلة الواردة في تقرير اللجنة .

وما زلنا في الصين نواجه المهمة الشاقة المتمثلة بحماية بيئتنا وتحسينها ، ويتطلب منا تحقيق الاهداف الانفة الذكر ان نواصل جهودنا الحثيثة والمستمرة . ونحن على استعداد لتعزيز تعاوننا في هذا المجال مع البلدان الاخرى والمنظمات الدولية كيما يستفيد كل منا من خبرات الاخرين .

ولما كان عدد سكان العالم قد بلغ ٥ بلايين ، ونظرا لصغر حجم كوكبنا ، فلا بد من بذل الجهود للحفاظ على قدر كاف من الموارد الطبيعية لعالم المستقبل الذي قد يكون عدد سكانه اكبر من ذلك وخلق بيئة معيشية طيبة له . وفي مجال الحفاظ على الطبيعة ، تتشاطر الانسانية مصيرا مشتركا ، وبالتالي فان حماية بيئتنا قضية كل انسان على وجه الارض . وينبغي لكل بلد ، سواء كان ناميا او متقدما ، ان يدرك ان تلك مسؤوليته المحتومة . فالبلدان النامية ، ينبغي لها ، في الوقت الذي تحاول فيه تنمية اقتصاداتها ، ان تبذل جهودا حثيثة سعيا الى السبل والوسائل اللازمة لمعالجة مشكلتها البيئية في ضوء ظروفها الخاصة . إلا أن البلدان المتقدمة تتحمل - بالنظر الى أن الفقر والعلاقات الاقتصادية المجحفة تشكل عقبات خطيرة امام جهود البلدان النامية لتحسين بيئتها - مسؤولية تقديم المساعدة في مجال التنمية الاقتصادية للبلدان النامية ، وتعزيز قدرتها على حماية بيئتها وتحسينها في الوقت ذاته ، من خلال اتخاذ تدابير عملية وفعالة في مجالات التدفق المالي ، والتجارة ، والديون ، والتكنولوجيا . وهذا لن يساعد على نقل التنمية الاقتصادية فحسب بل وسيسهل الجهود عالمية النطاق الرامية الى حماية البيئة .

والتعاون الدولي متعدد الاطراف أمر لاغنى عنه ايضا في ايجاد حل لمشكلة البيئة وتحقيق تنمية متواصلة في العالم . لذا ، ينبغي زيادة تعزيز دور المساعدة والتنسيق الذي تقوم به وكالات الامم المتحدة ذات الصلة . وينبغي في الوقت ذاته ان تبدي المؤسسات المالية الدولية اهتماما بمشكلة البيئة وتعطيها اولوية عن طريق زيادة مساعداتها للمشاريع المتصلة بالبيئة في البلدان النامية . ونحن مع السرائر القائل انه اذا كان من الضروري ان تراعي المؤسسات المالية المتعددة الاطراف العامل البيئي عند تقديم قروض المشاريع للبلدان النامية ، فان جعل هذا العنصر شرطا اضافيا

سيمني الاستغناء عن الطعام خوفا من الاختناق ولن يؤدي ذلك الا الى الاضرار بالتنمية الاقتصادية في هذه البلدان ، وبالتالي تقويض جهودها المتملة بحماية البيئة .

ان الانسان والطبيعة يتطوران باستمرار ولن يتوقفا عن التطور اطلاقا . وفي عالم اليوم ، المتسم بالتغير والتقدم المستمرين ، ليس هناك ما يدعو إطلاقا الى التشاؤم . فنحن على ثقة من ان الانسان ، مع تحرك المجتمع قدما نحو الامام ومع تقدم العلم والتكنولوجيا ، لابد ان يجد حلا فعالا لمشكلة البيئة وان يخلق بيئة افضل وأكثر ملاءمة للجنس البشري .

السيد عابدون (السودان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ائنا نشيد

باللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . ونشكر أعضاء اللجنة ورئاستها السيدة بروننتلاند على العمل القيم الذي عرض علينا اليوم .

لقد كان لباحث متميز من السودان شرف الاضطلاع بمنصب نائب رئيس اللجنة والاسهام بفعالية في مداولاتها .

لقد قرأ وفد بلادي التقرير باهتمام ، ويود أن يدلي بالملاحظات الموجزة التالية . عندما دعت اللجنة الى اتخاذ اجراءات فانها رسمت باسلوب واضح وموضوعي صورة قاتمة لعالمنا وهو متجه صوب الكارثة ما لم تتابع كل الامم الكبيرة والمفيرة المتقدمة والنامية هذا التقرير متابعة نشطة .

واقترح من التقرير ما يلي :

"... ان تغيرات غير مقصودة تحدث في الجو وفي التربة والمياه وفي حياة النباتات والحيوانات وفي العلاقة بين ذلك كله . وقد أخذ معدل التغير يفوق الى حد بعيد قدرة الاختصاصات العلمية وقدراتنا الحالية على التقييم ...." . (A/42/427 ، ص ٤٤٦)

وتنصح اللجنة بأن تحول الجمعية العامة التقرير الى برنامج عمل للأمم المتحدة بشأن التنمية القابلة للاستمرار ، ومن أجل الشروع في مؤتمرات خاصة للمتابعة على المستوى الاقليمي .

وتقترح اللجنة أيضا عقد مؤتمر دولي في اطار فترة زمنية مناسبة بعد عرض التقرير على الجمعية العامة .

ويقترح أن يستعرض المؤتمر الدولي التقدم المحرز ويعزز ترتيبات المتابعة التي استدعو اليها الحاجة على مر الوقت لتحديد المعايير وصون التقدم البشري ، في اطار من المبادئ التوجيهية القائمة على الاحتياجات البشرية والقوانين الطبيعية .

لقد كانت اللجنة على علم بوجود القدرة المؤسسية المكثفة على المستوى العالمي لتوفير التأييد الدولي لاصلاح البيئة وحمايتها وتحسينها ، وتقديم المساعدة

لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار . وبالرغم من ذلك ، تعتقد اللجنة أن هذه المؤسسات تنزع لأن تكون :

"... مستقلة ومجزأة ، علاوة على أنها تعمل ضمن ولايات ضيقة نسبياً

وفي إطار عمليات مغلقة فيما يتعلق بصنع القرار" . (A/42/427 ، ص ٤٠٢)

وفي ظل هذه الظروف ، وعندما تنظر الجمعية العامة في هذا التقرير ، فإنها قد تبحث عن مختلف السبل والوسائل اللازمة لاستغلال القدرات المؤسسية المكفلة الموجودة حالياً إلى أقصى حد ، بدلاً من النظر في إنشاء أجهزة جديدة قد تتداخل أو تصبح تكرارية .

فاعتقادنا ، بوجه عام ، أن هناك اليوم أكثر مما يلزم من الأجهزة الإدارية داخل الأمم المتحدة وخارجها ، ولا تحتاج إلا إلى اكتمالها بالبرامج والميزانيات والسلطة بحيث يتسنى لها أن تتكيف مع الشواغل البيئية وتواجهها .

لذلك ، نؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء مركز قيادي رفيع المستوى لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها تكون لديه القدرة على التقييم وتقديم المشورة والمساعدة والإبلاغ عن التقدم المحرز من خلال التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات من أجل التنمية القابلة للاستمرار ، أي أن يكون مجلساً تابعاً للأمم المتحدة من أجل التنمية القابلة للاستمرار ، تحت رئاسة الأمين العام .

ونؤيد توصية اللجنة الداعية إلى إنشاء مكتب رفيع المستوى في كل وكالة للمساعدة الانمائية وصندوق أو مصرف يتمتع بما يكفي من الملاحيات والموارد لضمان تطبيقه لروح ونص إعلان السياسات والإجراءات البيئية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية ، الذي اعتمد عام ١٩٨٠ .

وكما يذكر التقرير ، قام البنك الدولي بالفعل بدور طليعي في إعادة توجيه برامجه الاقتراضية لتصبح على درجة أعلى بكثير من الحساسية إزاء الشواغل البيئية ولتقدم الدعم من أجل التنمية القابلة للاستمرار .

ويمكن أن تناشد الأمم المتحدة جميع المنظمات والوكالات الدولية ، والمتعددة الأطراف ، والأقليمية والثنائية وغيرها من منظمات ووكالات التنمية ، بالإضافة إلى

جميع المؤسسات المالية المعنية في تقديم المساعدة الانمائية الرسمية ، بأن تحذو حذو البنك الدولي .

لقد توصل بلدي مؤخرا الى اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن ديون السودان من الصندوق . ولقد كان الاتفاق مقبولا للطرفين ، ونأمل أن يستفيد الاقتصاد السوداني من هذا الاتفاق الذي أبرم مع الصندوق .

وفي هذا السياق ، نود أن نشير الى التقرير الذي تؤكد فيه اللجنة عندما تشير الى صندوق النقد الدولي ، أن :

"هناك ... قلقا بالغا في العديد من البلدان من أن الشروط التي تمحى ما يقدم اليها من قروض قد أخذت تُضعف تنميتها المستمرة" .  
(A/42/427 ، ص ٤٤٠)

ونأمل مخلصين أن يولي الصندوق الاعتبار الواجب لهذه الملاحظة التي قدمتها بحسن نية لجنة عالمية متميزة بصورة كبيرة .

يجد العديد من بلدان العالم الثالث أن من الصعب عليه مواجهة الشروط والقيود التي يحددها صندوق النقد الدولي لتقديم المساعدة المتواصلة . وتعتبر كثير من البلدان أن هذه الشروط تبرز الافتقار الى تقدير ما تعانيه الامم النامية .

وأخيرا ، نود القول إننا نشارك في القلق المعرب عنه في التقرير بشأن دمج وتقليل الموارد المالية المتاحة للهيئات الهامة كبرنامج الامم المتحدة للبيئة ، وصندوق الامم المتحدة للأنشطة السكانية ، ومكتب الامم المتحدة للسجل السوداني .

ويمكن أن تناشد الجمعية العامة جميع الحكومات الاعضاء على زيادة وتعزيز مشاركتها ومستوى تمثيلها في هذه الهيئات الهامة .

وبغية ضمان التمثيل على المستوى الوزاري كما اقترح في التقرير ، قد يكون من المستصوب أن تتعهد المنظمات المعنية بدفع تكاليف السفر للوزراء من أقل البلدان نموا ، كلما كان ذلك ممكنا .

وأخيرا ، نؤيد التقرير ونأمل أن يتحول في القريب العاجل الى برنامج شامل

للعمل .

السيد كولمناري فينول (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : انه

لحدث يبشر بالنجاح أن نجتمع هنا لمناقشة تقرير "مستقبلنا المشترك" الذي أعدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وهي اللجنة التي تتولى رئاستها باقتدار ، السيدة غرو هارلم برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج . وأود أن أعبر لسيادتها عن تقدير بلادي لشخصها .

ان تقرير "مستقبلنا المشترك" لا يطرح فقط موضوع البيئة من خلال نهج متكامل ، ولكنه يعد أيضا تحذيرا وأملا لسياسات التنمية التي متوفق بين نمو الشعوب والقيم البيئية وتخفف ، من غير شك ، من حدة الفقر الذي يؤثر على جانب كبير من العالم النامي .

وكما أعلن رئيسنا السيد خايمي لومينش ، في هذا المحفل أخيرا ، درست فنزويلا بعناية الوثيقة قيد النظر فتبينت أن الوثيقة تتفق بمعة عامة مع شواغلنا فيما يتعلق بالتوفيق بين عمليات التنمية والحفاظ على توازن بيئي ونوعية بيئية طيبة . وهذا هو المبدأ الأساسي لسياسة فنزويلا فيما يتعلق بالبيئة .

ونود ، في هذه الجلسة الخاصة للجمعية العامة ، أن نؤكد على بعض المشكلات التي أشارت اليها الوثيقة ، والتي نعتقد أنه ينبغي أن تبحث بحثا متعمقا . ان فنزويلا ، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة ، بذلت جهدا كبيرا كيما تحقق تحولها ، خلال السنوات الثلاثين الماضية . بيد أنها ، في السنوات الأولى من ذلك الجهد لم تعط الأهمية الكافية لآثر البيئة على الأشغال المدنية ، أو للمشكلات التي يمكن أن تنشأ نتيجة للنمو المتزايد في عدد السكان والزيادة السريعة في الرقعة الحضرية .

هاتان الحقيقتان ، بالإضافة الى الأفكار التي نتجت عن مؤتمر متكهولم كان لها أثر كبير على قادة بلادنا أدى الى أن اعتمد الكونغرس في ١٩٧٦ القانون الأساسي بشأن البيئة الذي تبعه من قانون هام آخر هو القانون الأساسي للإدارة المركزية . وبحكم هذا القانون الأخير ، أنشئت وزارة البيئة والموارد الطبيعية المتجددة وهي من أوائل الوزارات المماثلة في المجتمع الدولي . والهدف من انشاء هذه الوزارة التوفيق بين

عمليات التنمية والتقدم الاجتماعي مع المحافظة على نوعية البيئة وصيانة مواردها الطبيعية المتجددة .

ان خبرتنا طوال ١٠ سنوات في محاولة تنظيم ادارة فعالة لشؤون البيئة ، واستخدام مواردها الطبيعية بطريقة تضمن هذه الموارد في بلد تجري فيه عملية تنمية سريعة وكاملة ، جعلتنا ندرك ان هناك مشكلات خفية لم تشعر بها البلدان التي بدأت تدبر البيئة عند مرحلة أكثر تقدما من مراحل تنميتها .

كانت المشكلة الاولى التي واجهتنا ، الافتقار الى الوعي لدى كل الطبقات الاجتماعية لشعبنا بمدى أهمية البيئة . ان حرص شعبنا على تحقيق التنمية السريعة وحماسه من أجل بناء البنية الأساسية اللازمة لتحديث بلادنا بسرعة ، منعا السواد الاعظم من الشعب من ادراك الاخطار الكامنة في عدم وجود خطة للمحافظة على نوعية البيئة ومواردها المتجددة .

لذلك ، كان علينا أن نقوم بجهود مكثفة لتشقيف شعبنا فيما يتعلق بالبيئة ، وتوعيته في هذا الصدد واعلامه بالحاجة الماسة الى أن يتعاون الجميع في المحافظة على البيئة بالإضافة الى جعل القادة والمديرين يوظفون بالمسؤولية الكبرى التي يتعين عليهم تحملها بالنسبة لمستقبل الاجيال القادمة ، عندما يضعون خطط التنمية اللازمة لبلادنا أو يعتمدونها . وهو الامر الذي يترتب عليه نفقة بيئية كبرى مع عدم وجود الاستثمارات اللازمة أو الوسائل التقنية الكافية في هذا المجال .

ويجب أن نؤكد أيضا على أن ادارة البيئة أمر لا بد أن يشارك فيه الجميع . فالدولة وحدها لا يمكن أن تنجح في هذا الطريق . وعلى العكس من ذلك فان الاجراءات التي يتخذها الافراد حاسمة ، وفي هذا الصدد تعد الديمقراطية أكثر السبل ملاءمة لتحقيق ذلك . لقد كانت هذه هي تجربتنا . وفي هذا الصدد يمكن للأمم المتحدة ، عن طريق أجهزتها الفنية وأجهزة التعاون ، أن تفعل الكثير لنشر المعرفة بشأن البيئة وتشجيع المواطنين على أن يشاركوا ، مع جميع أعضاء المجتمع الدولي في هذا العمل . وهذا يمكن أن يؤدي الى الوعي السليم بأن مشكلات البيئة مشكلات ذات طابع عالمي وأن حلها لا يمكن أن يقتصر على مجالات منفصلة محدودة .

ويجب أن نتذكر أنه ، تحت أية ظروف ، لابد أن تتخلص الدول الاعضاء جميعا من الفاقد الصناعي الخطير دون أن تحكم على الآخرين بأن يبتلوا بالخفايات والاضطراب البيئية الناشئة عن تقدم الاقلية الممتازة ، أو أن يعيشوا معها . ولم تسلم فنزويلا في هذا الصدد ، فقد وصلت اليها شحنة من الفاقد الصناعي السام واضطربنا الى رفضها لاسباب تتعلق بسيادتنا . وبسبب ذلك ، سنت حكومة فنزويلا أخيرا قوانين تمنع تكرار هذه الممارسات غير المرغوب فيها مستقبلا .

لابد لنا أن نتوصل الى اتفاقات دولية للرمد ، تمنع تكرار حوادث كتلك التي أشرت اليها آنفا . ولكن من الضروري ، بالإضافة الى هذه الاتفاقات ، أن نضع مبادئ أخلاقية في العلاقات الدولية ، تكون لها فعالية في منع أية محاولة لجعل أي طرف آخر ضحية للتخلص من منتجات ملوثة .

وتمة مشكلة أخرى ، هي الصعوبة التي تواجهها البلدان النامية في إيجاد الموارد المادية والتكنولوجية والانسانية اللازمة لتوفير المعرفة الكافية بالخصائص المادية والبيئية لأراضيها ، بينما تظل هذه المعرفة هي الاداة الوحيدة التي يمكن أن تمكن هذه البلدان من وضع سياسة فعالة للإدارة الكفء لبيئتها . وإذا ما أضفنا الى ذلك المطلب ، وجوب توافر الاستثمارات العاجلة اللازمة لدفع التنمية الاقتصادية قدما الى الامام ضمانا لرفاه شعوبنا ، سيكون من السهل ادراك الصعوبات التي يتعين على بلداننا أن تواجهها في مجال تحديد أولوياتها . ومن حسن الحظ أن فنزويلا قامت منذ زمن طويل بمسمى فعال ، متواضع لكنه مستمر ، للتعرف على أراضيها والوقوف على ما بها من موارد . وقد مكن ذلك المسمى وزارة البيئة والموارد الطبيعية المتجددة ، هو وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، من بدء جهد أدى الى نتائج لم يسبق لها مثيل ، لتحديد النظم البيئية في فنزويلا . هذا انجاز نود أن نقدمه كمثال للأمم التي لها ظروف تشابه ظروف فنزويلا .

ونتيجة لهذا العمل ، وضعت خطة وطنية لتنظيم أراضيها ، ونعتقد أن هذه الخطة واقعية وحكيمة ، وتقوم على المبدأ القائل بأن كل منطقة لابد أن تنمو في اطار مواردها ، مع أخذ القيود التي تفرضها البيئة في الاعتبار .

وفي هذا الميدان فإن التعاون الدولي لابد وأن يشجع الحصول على المزيد من المعلومات عن شتى الاقاليم ومواردها ، وينبغي للجمعية العامة أن تومي بوضع برامج لتجميع وإدارة المعلومات التي تجعل من الممكن للدول أن تنمي أراضيها وبيئتها .

ان "مستقبلنا المشترك" له علاقة كبيرة بمستقبل الخطوط الدولية لتقسيم المياه . وان إهمال بعض البلدان ذات الاحواض المرتفعة قد ألحق أضرارا بيئية بالغة بالمناطق ذات مستويات المياه المنخفضة . وهذا يوضح أننا ما زلنا بحاجة الى عمل الكثير لتحقيق وعي عام بأن مصيرنا مصير مشترك .

ان فنزويلا تحتل أجزاء مرتفعة ومنخفضة من الخطوط الدولية لتقسيم المياه . وبالتالي نعتقد أن لدينا سلطة أدبية حقا وكذلك علينا واجب أن نطلب من الجمعية العامة أن تقرر التوصية بعقد مؤتمر في الوقت المناسب للتوصل الى اتفاقات دولية ملزمة فيما يتعلق بالحفاظ على خطوط تقسيم المياه .

ومن المطلوب أيضا عمل شيء بالنسبة للغابات . انها معين أهم رأس مال وراشي على هذا الكوكب وهي التي تنظم عوامل تآكل ومون المياه . وان الادارة السليمة للغابات ينبغي أن تكون أولوية في نظر الدول الاعضاء . ويجب الامتناع عن استغلال الغابات بعقلية أصحاب المناجم ، لانه ينبغي لكل جيل أن يخلف للجيل المقبل نفس الإرث الطبيعي الذي وجدته مع اضافة التحسينات عليه ان أمكن ذلك .

ان نقل التكنولوجيا مسألة تشغل أذهان قادة العالم . وبالنسبة لبعض الدول الاعضاء ، أصبحت المعرفة الفنية ممردا للدخل يتجاوز كثيرا حصيله أولئك الذين ينتجون المواد الخام . وهذا الطرف قد أدى الى تقسيم دولي فعلي للعمل بين منتجي التكنولوجيا ومنتجي المواد الخام .

ومن المناسب أن نشير هنا أنه مع استمرار الرأي القائل بأن التكنولوجيات الملوثة على نحو كبير يجب أن تستخدم فيما يسمى بالعالم الثالث ، فإن التوازن البيئي في كوكبنا يتعرض لخطر كبير ، لان هذه التكنولوجيات تضر بنفس تلك المناطق التي لا يزال بها مستوى رفيع من رأس المال الوراثي وكميات كبيرة من الموارد الطبيعية المتجددة التي يمكن أن تحافظ على البيئة .

ان التكنولوجيات الملوثة على نحو مفرط لا ينبغي نقلها ، بل ينبغي القضاء عليها قضاء مبرما . وفي المدى المتوسط ، فان الابقاء عليها يعني الانتحار . ان البحث التكنولوجي ينبغي أن يركز على أن يحل محلها اجراءات أقل ضررا . وحيال هذه المشكلة ، فان مسؤولية الحفاظ على "مستقبلنا المشترك" تقع تماما على عاتق البلدان الأكثر تقدما علميا وتكنولوجيا .

وأخيرا ، هناك مشكلة تهدد بمنع الجهود المطلوبة من أجل صون البيئة في العالم كله تقريبا . ان البلدان المدينة والنامية تشغل أكبر مساحة من أراضي العالم . ان هذه البلدان تتعرض للضغط من أجل أن تدفع ديونها وتواجه الفقر المتزايد لمعظم سكانها ، فما هي الاستثمارات التي يمكن أن نتوقع من هذه البلدان أن تخصصها للحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية المتجددة ؟ واذا استمر الضغط من أجل الالتزام الدقيق بمدفوعات الديون ، فقد ينجح الدائنون في استعادة قروضهم ولكنهم يجازفون بتوريث أطفالهم كوكبا قاحلا ، حيث تكون وسائل البقاء مستحيلة بالنسبة لمعظم البشرية . وان الآثار التي تترتب على هذه النتيجة تشير الرعب ويمكننا أن نتنبأ بحدوثها .

وفي نهاية بياني أعبر عن الأمل في ألا يتحول "مستقبلنا المشترك" ، ذلك الجهد الرائع القيم الى مجرد مك آخر ، بل أن يجسد التزامنا المشترك بالحفاظ على مستقبلنا .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة

عن الحكومة اليابانية ، أود في البداية أن أعبر عن احترامي الكبير للأعمال التي قامت بها صاحبة السعادة السيدة غرو هارليم برونتلاند ، رئيسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ورئيسة وزراء النرويج ، وسائر أعضاء اللجنة والأمانة العامة .

منذ مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية الذي عقد قبل ١٥ سنة في ستكهولم ، ما فتئ هناك تقدم عالمي مطرد في جهودنا لحماية البيئة . ولم نحرز تقدما في مجال مياغة السياسات الوطنية البيئية فحسب بل أيضا في إبرام معاهدات تشمل

بالبيئة ورمد البيئة العالمية . وفي الوقت نفسه ، فاننا ندرك بشعور من الحزن أن البيئة مستمرة في التدهور .

وفي مناقشة المشاكل البيئية العالمية التي تؤثر على الجنس البشرية برمته ، علينا أن نبقي في اعتبارنا أن تلك المشاكل تنبع من مشكلة التنمية . إلا أننا ينبغي أن ننقل إلى الأجيال المقبلة بيئة صحية سليمة ، وفي الوقت نفسه ينبغي أن نبقي على التنمية والنمو بما يتفق وحاجات مكان العالم الآخذين في الازدياد بشكل دائم .

وفي هذه المرحلة الحاسمة يسعدنا أن نلاحظ أن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية قد استكملت بنجاح في شباط/فبراير الماضي مداولاتها النشطة التي دامت ما يقرب من ثلاثة أعوام بإصدارها إعلان طوكيو في اجتماعها الأخير في طوكيو ، ثم نشرها لتقريرها بعد شهرين في لندن . وقد أنشئت اللجنة في الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، في عام ١٩٨٣ وفقاً لاقتراح حكومة اليابان في الدورة الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في السنة السابقة على ذلك . ومنذ البداية دلت اليابان على اهتمامها بهذا الموضوع وهو اهتمام أصبح ملموساً بشكل أكبر بتقديمها ١,٧٥ مليون دولار للهيئة .

إننا نعتقد أن فكرة التنمية القابلة للاستمرار ، وهي الموضوع الأساسي للتقرير ، سوف تُعتمد بوصفها خطاً إرشادياً أساسياً للتنمية في كل مكان ، حيث قد اعترف الآن عالمياً بأن السعي الدائم للمجتمع من أجل التنمية غير ممكن إلا في إطار نظام بيئي مغلق من الموارد الطبيعية العالمية والبيئة . وهناك توافق عالمي في الرأي الآن بأن حماية البيئة والتنمية يمكنهما أن يتقدما ترادفياً ، وينبغي الاستمرار فيهما عن طريق تدابير تتفق والأهداف الأساسية المشتركة للمجتمع الدولي . وعلى الرغم من أن هناك بعض النقاط في ذلك التقرير تمثل بعض المعوقات فيما يتعلق بحكومتنا مثل تلك المتعلقة بالطاقة وصيد الحيتان ، فإننا نعتبر التوصيات التالية ملائمة للغاية وذات مغزى ، ونحن نؤيدها بقوة .

أولا ، ينبغي النظر الى حماية البيئة والتنمية القابلة للاستمرار بوصفهما مهمة مشتركة تظطلع بها جميع الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والافراد . ثانيا ، ينبغي دمج الاعتبارات البيئية في السياسات الانمائية والاقتصادية . ثالثا ، ينبغي أن تظطلع الامم المتحدة بدور هام في دعم البلدان النامية من أجل تسهيل انتقالها الى التنمية القابلة للاستمرار . رابعا ، من الضروري تعزيز التعاون الدولي في مجال حماية البيئة نظرا لتزايد الترابط بين الامم في هذا المجال . خامسا ، ينبغي أن تحتل التنمية القابلة للاستمرار مكانة هامة في سياسات وبرامج المؤسسات المالية المتعددة الاطراف المعنية بالتنمية . سادسا ينبغي تعزيز أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة من أجل تحقيق الهدف الخاص بالتنمية القابلة للاستمرار . سابعا ينبغي تقوية التعاون على المستوى الاقليمي .

إن تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية معروض الآن على الجمعية العامة ، الى جانب مشروع قرارين ، للنظر فيهم وإقرارهم . ونحن نعتقد أن الامم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية المعنية ينبغي أن تعكف على الدرامة الجادة للتقرير وأن تحدد أعمال المتابعة التي ينبغي الاضطلاع بها . كما نعتقد أن الامم المتحدة ينبغي أن تظطلع بدور هام في هذا المجال ، وأنه ينبغي لها بصفة خاصة أن تتخذ الخطوات اللازمة لتعزيز برنامج الامم المتحدة للبيئة .

لقد بذلت اليابان جهودا كبيرة على المستوى الدولي لتحقيق صون البيئة بالتعاون المتعدد الاطراف عن طريق محافل مثل برنامج الامم المتحدة للبيئة ولجنة البيئة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

وفيما يتعلق بحماية طبقة الاوزون ، نرحب باعتماد بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفذ طبقة الاوزون ، في أيلول/سبتمبر من هذا العام . ونحن نعتقد أنه يشكل بداية جديدة للتعاون الدولي بشأن هذه المشكلة البيئية العالمية . وتقوم اليابان ، التي شاركت مشاركة ايجابية في إعداد مشروع هذا الاتفاق ووقعت عليه ، باتخاذ الترتيبات اللازمة لإقراره المبكر من جانب برلماننا وللتصديق عليه بالتالي في أقرب وقت ممكن .

وفيما يتعلق بمشكلة الغابات المدارية ، فإننا نعترف بالآثر الهائل لاختفائها على البيئة لا في المناطق المدارية فحسب بل في كل أنحاء العالم . وضمننا لاستخدام الغابات المدارية استخداما قابلا للاستمرار مع الحفاظ في الوقت نفسه على موارد الأرض ، ستبذل اليابان قصارى جهدها لتعزيز التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف عن طريق منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للغابات المدارية .

وفي السنوات الأخيرة ، نشطت اليابان أيضا في تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية في مجال حماية البيئة ، استجابة لعدد سريع التزايد من الطلبات التي نبتت من القلق المتنامي بشأن المشاكل البيئية . كما أجرينا فضلا عن ذلك دراسة لضمان مراعاة القضايا البيئية لدى تخطيط المساعدة الإنمائية وتنفيذها .

لقد تعرضت اليابان ، في غمار عملية تنميتها الاقتصادية السريعة ، لمشاكل بيئية خطيرة . ولذلك تعاونت حكومتها والقطاع الخاص فيها بصورة وثيقة لحماية بيئتها . ونحن على استعداد لتبادل معارفنا وخبراتنا مع بقية العالم .

في فبراير من هذا العام أعلن رئيس الوزراء ناكسوني للعالم ، إبان الحفل الختامي للجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ما يلي :

"ان اليابان تعتزم الاضطلاع بدورها بصورة ايجابية أكثر من أي وقت مضى ، ومستفيد الى أقصى قدر من تكنولوجيتها وخبرتها بغية صون البيئة العالمية التي هي التراث المشترك للمجتمع الدولي وللأجيال المقبلة" .

ان البيئة العالمية ليست ملكا لشعوب اليوم وحدها ؛ إنها ملك الأجيال المقبلة كذلك . فلتتضافر حكمتنا ولنحشد مواردنا لإيجاد بيئة عالمية سليمة ومنتجة حتى ننعيم كلنا بمستقبل مشرق على الأرض .

السيد بدوي (مصر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نود بادئ ذي بدء

أن نقدم أحر تهانينا إلى السيدة برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج ورئيسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، وإلى سائر أعضاء اللجنة على تقديمهم هذا التقرير القيم والثيق والمتوازن إلينا . كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق للسيدة برونتلاند للكلمة التي ألقتها أمام الجمعية العامة هذا الصباح .

ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على مقدمته الموجزة التي ألقاها هذا الصباح ، وخاصة على آرائه الواضحة وعلى التزامه الشخصي بأن يعمل كقيادة رفيعة المستوى لمنظومة الأمم المتحدة تسعى إلى تعزيز التنمية القابلة للاستمرار ، استجابة للاقتراح الوارد في التقرير الأمر الذي نؤيده ونشجعه .

إن التقرير المعنون "مستقبلنا المشترك" نداء مخلص وصادق من أجل تعزيز التعاون الدولي والمشاركة العالمية ، ونداء من أجل تنشيط التعددية وتعزيزها . وهو إسهام جدير بالثناء في تحقيق التكافل بين الأمم على أساس النفع المتبادل والمصالح المشتركة التي تربط فيما بيننا جميعا .

والتقرير في الوقت نفسه رسالة تحذير واستعجال توضح أنه يتعين الآن اجراء تغييرات في التصورات والسياسات لمنع المزيد من تدهور البيئة . وينبغي أن تصبح البيئة عنصرا يُدمج في الخطط والسياسات الانمائية للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء لتجنب تلوث الهواء وحموضته ، ولحماية طبقة الأوزون ، وتلافي الاستخدام المبدد للموارد ، ومكافحة التصحر وتآكل التربة ، بالإضافة إلى معالجة الجوانب الأخرى للمشاكل البيئية المنذرة بالخطر .

إن تدهور البيئة شاغل مشترك . وقد جعلت آثاره الواسعة النطاق وعواقبه المدمرة التي تهدد بتجاوز الحدود الوطنية من حماية البيئة ضرورة لا مهرب لاحد منها . لقد انقضى الوقت الذي كان يُنظر فيه إلى حماية البيئة على أنها ترف لا تقدر عليه سوى الأمم الغنية .

وعلاوة على ذلك فإن سلسلة الحوادث التي وقعت في مجال الصناعة والتي أثرت على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء في السنوات القليلة الماضية ، والتي راح ضحيتها ما يزيد على ٣٠٠٠ نسمة وأثرت على ملايين غيرهم ، تجعل من المتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يحمي ويصون جيلنا والأجيال المقبلة من الأثار البشرية والبيئية لهذه المآسي وما يماثلها من حوادث مفاجئة .

هكذا تعد حماية البيئة أيضا مسؤولية مشتركة . وبالإضافة إلى ذلك أدى تزايد الوعي بأهمية صون النظام الإيكولوجي إلى ظهور تصميم جديد على إعطاء البيئة الأولوية التي تستحقها .

لقد أكدت اللجنة ، في الفصل الافتتاحي من تقريرها ، على الصلة الوثيقة بين مشاكل البيئة والاقتصاد وعلى أنه ينبغي تناولها بنهج متكامل على صعيد عالمي . وعلاوة على ذلك أدرج هذا الفصل إشكالية البيئة في سياق الحالة الاقتصادية العالمية ، مع التركيز بوجه خاص على تدهور البيئة في البلدان النامية .

اننا نشاطر تماما هذا الرأي بل ونؤيده تمام التأييد ، اذ يجب ألا يكون هناك تفاؤل فيما يتعلق بالتنمية اذا كان ثمنها استنزاف البيئة . لأنه لا يمكن النظر الى مثل هذه التنمية إلا على انها جزئية قصيرة المدى . فالتنمية لا يمكن أن تستمر على أساس قاعدة الموارد البيئية المتدهورة - وهو ما أوضحه التقرير .

مع ذلك ، فإنه يمكن ايجاد اطار للسياسات الخاصة بالبيئة والاستراتيجيات الانمائية في مفهوم التنمية المتواصلة . ولتنفيذ هذا الهدف العالمي لا بد من بذل الجهود بعيدة المدى لحل مشاكل الفقر العالمي ، والاجحاف الدولي ، وعبء الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري بل وكل مشاكل التنمية عموما .

وما من حاجة للتأكيد ، عند هذا المنعطف ، على أن خدمة الديون تعد عقبة خطيرة أمام التنمية المتواصلة . اذ من الضروري أن يكون هناك تشاطر أكثر انصافا للمسؤولية بين الدائنين والمدينين ، وهذا يتضمن اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الديون ، وإعادة جدولة طويلة المدى لها ، ووضع شروط أكثر يسرا .

ان الاسعار الحقيقية للسلع بلغت أدنى مستوياتها منذ نصف قرن . وهناك حاجة ملحة لإيجاد مزيد من الاداء الافضل لاسواق السلع وللبحث عن حلول دائمة لمشاكل السلع ، التي من شأنها أن تساعد على ايجاد تنمية متواصلة في البلدان النامية ، وموقف كل من الاستغلال المفرط للبيئة ، واتساع دائرة الفقر في تلك البلدان .

من الصحيح حقا ان أكثر المشاكل البيئية خطورة في العالم تتأصل في الفقر المنتشر والتوزيع غير المنصف للموارد بين الشعوب والمناطق . مع ذلك ، فإنه من الصحيح بالمثل أن النمو الصناعي الهائل في البلدان المتقدمة هو الذي يتسبب في استنزاف الموارد غير المتجددة وقطع أشجار الغابات في العالم النامي ، بالإضافة الى الضغط على المحيطات وإفساد الغلاف الخارجي للجو .

ومن غير المجدي ، من وجهة نظرنا ، أن نتناول المشاكل البيئية دون منظور أوسع يتضمن كل العوامل التي ذكرتها .

يسعدنا أيضا أن تعترف اللجنة في الفصل الثالث من التقرير الذي يتناول دور الاقتصاد الدولي بأن البلدان النامية لا تستطيع محاربة الفقر والتدهور البيئي لوحدها ، وأنه تقع على عاتق المؤسسات المالية متعددة الاطراف مسؤولية خاصة . من هنا تأتي المطالبة الملحة بمزيد من رأس المال خاصة عن طريق توسيع موارد البنك الدولي والمؤسسة الانمائية الدولية وزيادة تدفقات المعونة .

وحيث أن هذا الموقف معلن في التقرير على نحو مؤكد تماما ، فلا يسع وفدنا إلا أن يعرب عن قلقه إزاء الاتجاه المتزايد لترجمة القضايا البيئية الى شكل جديد من أشكال الاشتراط الذي قد يكون ضرره أكبر من نفعه في الحفاظ على البيئة .

ان التقرير ليس مجرد تقييم للحالة الراهنة بل هو أكثر من هذا ، إذ أنه نظرة الى المستقبل "مستقبلنا المشترك" ، نظرة مليئة بالامل والتطلع الى الحاضر والى الاجيال المقبلة .

ان اللجنة ، اقتناعا منها بأن بقاء الكوكب يتطلب إعادة توجيه عميقة للمواقف الانسانية ، وطرقا لتعبئة الموارد للانعاش البيئي ، فإنها قد حددت في تقريرها خطة شاملة للعمل من أجل أن تبحثها الجمعية العامة على نحو عاجل في دورتها الثانية والأربعين .

اننا مقتنعون - على غرار من سبقونا - ان هذا التقرير القيم يجب أن يحظى بالبحث الضروري المتأن ومتابعة العمل . إذ أن مفهوم التنمية المتواصلة ذاته لا يمكن استمراره وتنفيذه على نحو فعال إلا اذا ما اقترن بالارادة السياسية اللازمة من قبل جميع المعنيين .

ولا بد من استعراض التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي صوب التنمية المتواصلة ، على نحو دوري من قبل الآليات المختصة الحالية ، كما ينبغي رصده وتنسيقه من قبل الجمعية العامة . ومثل هذا الرأي موضح على نحو كاف في مشروع القرار الذي قدمه الى الجمعية العامة مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ويجب بحثه في ضوء المناقشة المستفيضة التي أجريتها اليوم .

ويجب ألا ينظر الى البيئة على أنها مسألة مجابهة ، بل على النقيض من ذلك ، يجب أن تكون وسيلة للتقارب وتعزيز التعاون متعدد الأطراف . إذ قد تكون هناك فرصة جديدة للعيش منحت للتعددية . وبما أن التنمية حق للجميع ، فإن الحفاظ على البيئة يصبح مسؤولية الجميع على أساس منصف متكافئ .

السيد لوزيل (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد تعاظمت مشكلة الحماية البيئية لتتخذ أبعادا عالمية . فالجفاف في افريقيا قد عرض للخطر ٣٥ مليون نسمة ، وأودى بحياة أكثر من مليون منهم في الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٤ . كما قتل تسرب من مصنع للمبيدات الحشرية في بوهال بالهند ، أكثر من ألفي شخص وأصاب بالعمى والجروح أكثر من مائتي ألف آخرين . وقد بعث انفجار المفاعل النووي في تشرنوبل بسقط نووي انتشر في أرجاء أوروبا . وقد مات أشخاص لا حصر لهم من جراء أمراض مختلفة ترجع الى تلوث مياه الشرب والاثار القاتلة للكيميائيات الزراعية والزئبق والمذيبات . ويزيد حادث جزيرة تري مايل من تأكيد امكانية وقوع كارثة تنجم حتى عن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية . ويمكن لهذه القائمة أن تستمر دون نهاية . وما استقرت عليه الآراء بوضوح هو حقيقة انه ما لم يستثمر المجتمع الدولي سنوات من الجهد الهادف لإعادة التوازن البيئي فإن كوكب الأرض قد يصبح عما قريب كوكبا غير مضياف لوجود الانسان\* .

ان البلدان ، في سباقها من أجل التنمية الاقتصادية ، تميل الى التفاضل عما يكون للفتوحات التكنولوجية من آثار سلبية على البيئة . ولا بد من عكس مسار هذا النمط عن طريق إيلاء المزيد من التركيز على الحماية البيئية في حدود المنظور الشامل للنمو الاقتصادي .

\* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

لقد قالت السيدة غرو هارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج ورئيسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، في مقدمتها لتقرير اللجنة المعنون "مستقبلنا المشترك" والمعروف على نحو شائع بأنه "تقرير برونتلاند" الصادر في ٢٧ نيسان/أبريل عام ١٩٨٧ ان :

"المطلوب الآن هو عصر جديد من النمو الاقتصادي - من النمو الذي يمكن تنفيذه والذي يمكن في نفس الوقت مواصلته من الجانبين الاجتماعي والبيئي". (A/42/427 ، ص ١٤)

يطالب تقرير برونتلاند الحكومات بأن تتبع التنمية التي تأخذ في الاعتبار التام الحماية البيئية بوصفها جزءا لا يتجزأ من النمو الاقتصادي . كما يطالب التقرير أيضا الوكالات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بأن تعيد توجيه سياساتها وبرامجها وفقا لهذه الفلسفة الانمائية الجديدة .

ولا يسع وقد بلادي إلا أن يوافق تماما على الاستجابة الملائمة لهذين الطلبين . ومن دواعي التشجيع ان نلاحظ أن منظومة الأمم المتحدة من خلال مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كانت بعيدة النظرة منذ بداية الثمانينات لتبدأ مشروعا أصغر عن التقرير المعروف بـ "المنظور البيئي لسنة ٢٠٠٠ وما بعدها" وعلى غرار تقرير برونتلاند يخلص هذا التقرير إلى أن حلول المشكلات البيئية الخطيرة ، سواء كانت عالمية أو اقليمية أو وطنية ، تعتمد إلى حد بعيد على الاندماج الكامل للاعتبارات البيئية في عملية التنمية .

ويلاحظ وفد بلدي أيضا مشاريع الدعم الأخرى التي يطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، مثل إعداد مجموعة من الأهداف والمبادئ للتقييم البيئي ، والبروتوكول الملحق لاتفاقية فيينا لعام ١٩٨٥ لحماية طبقة الأوزون ، ووضع مبادئ توجيهية لتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية المستخدمة في التجارة الدولية ، وتأييده المستمر لخطة عمل نيروبي لمكافحة التصحر لعام ١٩٧٧ .

ويرحب وفد بلادي بالتوقيع على البروتوكول الخاص بكلوريدات الكربون الفلورية الملحق بمعاهدة فيينا لعام ١٩٨٥ ، في كندا في أيلول/سبتمبر من هذا العام لحماية طبقة الأوزون بوصفه تدبيرا هاما لحماية الصحة البشرية والبيئة .

وهكذا تكون منظومة الأمم المتحدة قد ارتقت ، إلى حد كبير ، إلى مستوى التوقعات . والأمر متروك لنا لنقرر ما إذا كان ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد من جهودها في مواجهة الأخطار البيئية العالمية التي تهدد البشرية . ويؤمن وفدي بأنه ينبغي لها ذلك ، شريطة ألا يؤثر هذا الإجراء أكثر من اللازم على أنشطتها الأخرى ذات الأهمية المماثلة . وينبغي أن يكون واضحا أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يكون أكثر سخاء في توفير موارد إضافية توازي الزيادة في مسؤوليات منظومة الأمم المتحدة التشغيلية والتمويلية في مجال حماية البيئة .

ويطلب التقريران من البلدان انتهاج خطط عمل انمائية تستدعي إيلاء اهتمام مناسب لقضايا البيئة .

إن عملية إعادة التنظيم الأخيرة التي حوّلت وزارة الموارد الطبيعية إلى وزارة الموارد الطبيعية والبيئة لها استجابة مناسبة لهذا النداء . ومن المكاتب الرئيسية في هذه الوزارة ، التي أعيد تنظيمها ، مكتب إدارة البيئة ، الذي تنسق معه جميع الوكالات والاليات الحكومية الأخرى مجتمعة أعمالها لضمان إيلاء الاعتبار البيئية أهمية كبيرة في أنشطة الحكومة . ومن خلال الجهود المشتركة بين هذا المكتب ومعهد الغلبين للعلوم البركانية التابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا ، نُظم مؤخرًا في مانينا ندوة دراسية برعاية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لمناقشة الآثار البيئية المترتبة على انزلاق المواد الكيميائية وقتل الأسماك والفيضان والزلزال والغازات البركانية .

إن قرار حكومة الفلبين في دمج الاهتمام بالموارد الطبيعية والبيئية في وزارة واحدة يضمن وضع اعتبارات حماية البيئة في إطارها الصحيح . ففي مجال الانتفاع بالغابات على سبيل المثال ، حيث يمكن لعملية تعرية الأرض أن تحدث خلا كبيرا بالالتزان الايكولوجي ، تتطلب المبادئ التوجيهية الجديدة ضمانات مناسبة لحماية البيئة .

لقد كان تقرير برونتلاند مصيبا عندما أوصى البلدان بأن تسعى لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي في ظل المفهوم الجديد للتنمية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار ، أي ينبغي لها أن تفي بالاحتياجات الراهنة دون الإضرار بقدرة الاجيال القادمة على مواجهة احتياجاتها . وفي ظل هذا المفهوم الجديد يصبح الحرص على الاعتبارات البيئية تدبيرا ذا أولوية من تدابير النمو . ولئن كنا نقبل هذا الاقتراح بصورة عامة ، فإننا نؤمن بأنه ينبغي التشديد على الاحتياجات الراهنة ، عندما يتعلق الأمر بالبلدان النامية . فالملايين من سكان البلدان النامية يعيشون في فقر مدقع ويموتون في سن مبكر بسبب الفقر والمرض . إن أكثر ما يقلقهم ، في معظم الحالات ، هو ما اذا كان يتوفر لهم أي شيء ليأكلوه عندما يطلع النهار .

وهكذا ، فإن الاعتبارات البيئية ، في صياغاتها المفصلة والمتقدمة ، قد تسبب في الواقع تفاقم حالات البؤس الراهنة . ولئن كانت مقترحات وتوصيات تقرير بورتلانسد والنظرة البيئية حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها مقبولة بصورة عامة ، فإنه ينبغي لنا جميعا على ضوء هذه الخلفية أن نشعر بالقلق إزاء التطورات التي تربط بين الوصول الى الموارد الشئائية والمتعددة الاطراف بالإشتراط على البلدان المستفيدة اتخاذ تدابير بيئية محددة . ولا تزال أزمة الديون الداخلية قائمة ، كما أن البلدان النامية لم تحقق بعد مستويات معقولة من النمو تمكنها من أن توفر على نحو مناسب الاحتياجات الأساسية لشعبها .

إن الجميع يستفيد من وقف مستوى التدهور البيئي المندر بالخطر ، ومن عكس اتجاهه . وأود ، باسم حكومتي ، أن أشيد بالعمل الممتاز الذي قامت به السيدة برونتلاند ، رئيسة وزراء النرويج ، والاعضاء الآخرون في اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . وينبغي لإسهامها أن يقرب المجتمع الدولي من تحقيق هدف جعل كوكبنا أكثر أمنا للعيش .

إلا أن أسباب وكيفية ظهور ظواهر مثل الأمطار الحمضية وارتفاع الحرارة في العالم واستنزاف طبقة الأوزون واضحة لنا جميعا . ولهذا ، ينبغي للبعض أن يتحمل عبئا أكبر من البعض الآخر في اتخاذ التدابير التصحيحية المطلوبة .

إن مشكلة البيئة ليست شائلا وطنيا فقط . إنها مشكلة عالمية أيضا ولا يمكن للحل أن ينبثق إلا من خلال عمل دولي متضافر . إن الغلبين ملتزمة بدعم الجهود المشتركة الرامية إلى مواجهة التدهور البيئي ومواجهة التلوث .

السيد ويجيورداني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يعتبر

وقد بلدي أن المناقشة الحالية مناسبة تماما ، إذ تجيء في وقت يكتسب فيه الزخم من أجل التنمية مزيدا من القوة . إن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقدم للمجتمع الدولي ، من خلال تقريرها المدروس الجيد التوثيق ، أخطارا بأن استراتيجيات التنمية لا تسير على ما يرام .

إننا نشعر بمديونية وامتنان غير محدودين للسيدة غرو هارلم برونتلاند ومكتبها على تحذيرها كوكب الأرض ومكانه من المخاطر . ولدينا أيضا سبب وجيه لنقدم بالشكر للأمين العام على مبادرته وبعد نظره في حشد هذه المجموعة من الشخصيات البارزة التي أسهمت في جعل قراءة هذا التقرير من أولويات المجتمع الدولي .

فقد وجه التقرير الانتباه إلى حقيقة أساسية مؤداها أن الموارد الآخذة في النفاد محدودة وعرضة للاهدار وغير متجددة . لقد كان هناك افتراض في تفكيرنا أن البشرية بوسعها أن تنفصل عن محيطها الحيوي بما فيه من ترابط دقيق بين التراب والماء والخضرة . إن انفصال البشرية عن مكانها في المحيط الحيوي ضار بمستقبلها . وتقرير برونتلاند يقدم تحذيرا في وقته بأنه يتعين علينا اتخاذ إجراء الآن لوقف التدهور البيئي والفقر وشظف العيش في العالم ، الذي يتعرض لتلوث متزايد أكثر منه في أي وقت مضى وتتناقض فيه قاعدة الموارد البيئية . وقد أحسن توقيت التقرير حيث أنه يبين أن التنمية التي يمكن لها الاستمرار لا يمكن أن تتحقق إلا إذا اتخذت خطوات ايجابية لا للعمل على استمرار قاعدة الموارد البيئية فحسب ، ولكن لتنمية موارد متجددة تمكن من استمرار الحياة . هذه هي الوصفة التي يحتاج إليها تقدم البشرية وبقاؤها على حد سواء . فلنتفحص التقرير بخصوصياته .

والتقرير لا يُعد نبوءة كثيفة بعصر ماثوسيانى جديد . يجب ألا يصبنا الإحباط فإننا لم نخسر كل شيء بعد . إن النمط الديموغرافي كما نراه في السجلات الإحصائية نمط موثوق . ومعدل وفيات الرضع يتناقص بسرعة في البلدان التي يزداد فيها السكان على نحو ثابت . كما أن متوسط العمر المتوقع في ارتفاع وكذلك التعليم ومحو الأمية بفضل الجهود الدولية والوطنية . ومن ناحية أخرى نشهد المحن والمعاناة التي تحلّ بمن لا طعام لديهم يتناولونه ، ولا ديار تؤويهم ، ولا يلتحقون بالمدارس .

ويستطرد التقرير فيحذرنا من العقاقب المادية للاستراتيجيات التنموية المتسارعة . وتتحوّل الأراضي المجردة والتي يفرط في إنتاج محاصيلها إلى صحراء ، ويزيد من هذه العملية الجفاف غير الموسمي الناجم عن التخریب الهائل للغابات المناطق المطيرة . ويؤدي التنافس على الأراضي إلى الإفراط في إنتاج المحاصيل ، وإجهاد غطاء التربة كما يؤدي إلى التصحر والجفاف ويتسبب في هجرات بشرية كبيرة عبر الحدود الوطنية . وتسفر هذه الهجرات عن شقاء ، ومعاناة وأمراض لا حصر لها للمهاجرين والبلدان المضيفة لهم على حد سواء . لقد أسفرت البرامج الإنمائية قصيرة الأمد عن إحراق الأحراج الذي يؤدي نتيجة لاحتراق الوقود الأحفوري إلى زيادة حرارة الأرض ، وذوبان الغطاء الجليدي القطبي ، وارتفاع منسوب المياه في المحيطات ، وغمر الأراضي الواطئة وما يستتبع ذلك من حدوث اختلالات في البيئة . إن التصنيع المتزايد لا سيما بعد عام ١٩٥٠ قد لوث المحيط الحيوي بأبخرة الكبريت الضارة ، وتسبب في جلب الموت البطيء والدمار للحياة البحرية والبحيرات والأنهار والأحراج بعيدا عن الساحة الصناعية . والكيماويات التي تستخدم بشكل عشوائي تلوث الجداول ، والأنهار والمياه الجوفية . والتلوث يصل إلى طبقة الأوزون بحيث يمزق الحجاب الواقي ويرسل أشعة الشمس المسببة للسرطان داخل المحيط الحيوي .

إن الضغط المتزايد على البيئة يدفع البشر باستماتة إلى هجر ديارهم في المناطق الريفية إلى المدن بحثا عن الغذاء والمأوى والوظائف . والضغط على الهياكل الأساسية الحضرية المحدودة يسفر عن الأمراض والأوبئة والجوع وسوء التغذية . لقد نجم

عن هذه التنمية المزعومة خلل ايكولوجي كبير . وتجد الأمم النامية نفسها في هذا الكفاح غير المتكافئ غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها . فهي تواجه انخفاض أسعار السلع ، وتخطر إلى زيادة التصدير للوفاء بالتزاماتها المالية التي زادت أسعار الصرف غير المواتية سوءا ، وتجد في مواجهة زيادة صادراتها حواجز جمركية عالية في البلدان الصناعية التي تستورد السلع الأساسية . إن هذه البلدان التي تتابع سياساتها الزراعية تستخدم الدعم لحماية مزارعيها ، وخلف هذه الحواجز تحتفظ بجبال من الحبوب وقطعان الماشية ، أما منتجاتها فتفرق البلدان النامية التي لا يمنح مزارعوها أية ضمانات مالية أو حوافز تسعيرية لحمايتهم . ولقد انتزع الجفاف والتحجر الخشب من أراضيهم . ويزداد الضغط على هذه الأراضي للاستفادة منها في الوفاء بالتزامات خدمة الدين .

وفي هذا الكفاح غير المتكافئ يصبح المواطنون الفقراء لاجئين ويتعين عليهم أن يقاتلوا في مخيمات اللاجئين على منتجات مزارعي البلدان المتقدمة النمو . ولم تعد لديهم أية حوافز للعودة إلى الزراعة . والمستقبل المشعب بالفقر هو نتاج للمجتمع الريفي الذي كان مكتفيا ذات يوم . ويجب معالجة هذه التوترات والضغط على الأمن من جانب الحكومات الوطنية . ويُطبق المرء على رقبة الآخر بما يسفر عن الاضطرابات الدولية . وتكون المواجهة صناعة مزيد من الأسلحة في العالم المتقدم النمو لبيعها للأمم التي تقع تحت ضغط ايكولوجية ومكانية . ويتعين على الحكومات أن تضمن أمنها بالمزيد من شراء الأسلحة التي تستنفد مواردها اللازمة على نحو ملح للأغراض السلمية وينجم عن عدم تيسرها فقر متزايد واسع الانتشار .

يجب علينا أن نواجه واقع التزايد السكاني في العالم النامي . ومن المتصور أن يصبح سكان الأرض الذين يبلغ عددهم في الوقت الحاضر ٥ بلايين ما بين ٨ بلايين و ١٤ بليوناً في القرن التالي . ومحدث ٩٠ في المائة من تلك الزيادة في العالم النامي . إن الإنتاج الزراعي يتزايد على نحو عالمي . وتقدر الزيادة بخمسين مرة عما كانت عليه في القرن الماضي ، حدث أربعة أخماسها بعد عام ١٩٥٠ وتركزت أشرا عميقا

على المحيط الحيوي في حين تنمو الاستثمارات في مجال المساكن ، والمزارع ، والنقل والصناعات على نحو يومي . ولقد ساهمت التكنولوجيا الإصرار الفردي على تحقيق أرباح قصيرة المدى من هذه الحالة . وساعدت التكنولوجيا على استنفاد الموارد المحدودة وعجلت بتلوث البيئة .

وتحذرن اللجنة من أنه يجب علينا في المستقبل ، نظرا لمحدودية الموارد ، أن نعمل بالتحول إلى استراتيجيات إنمائية لكبح هذا الإفراط في تشويه بيئتنا بما في ذلك المجال السكاني . يجب علينا أن نملج الضرر لا بإعادة زراعة الأجر ، واستصلاح الأراضي الصحراوية ، وإعادة بناء البيئة الحضرية ، واستعادة المستوطنات الطبيعية واستصلاح الأراضي البور فقط . يجب أن نفكر وأن نبت في الأمر على نحو إيجابي في إطار بيئة لا تعترف بالحدود الوطنية والطبيعية . يجب أن نفكر وأن نبت في الأمر بحيث تصبح التنمية والحاجة إلى الحفاظ على البيئة مترادفين . وبتجنب التفكير القطاعي يتمين على المسؤولين عن الإنتاج ، بموجب ولاياتهم ، المراعاة الشاملة للآثار المترتبة على أعمالهم .

يجب حمل المسؤولين عن الصناعة على إدراك ما للتنمية الصناعية من آثار على المحيط الحيوي بأكمله . يتمين على المسؤولين عن التنمية الزراعية أن يضعوا في حساباتهم نتائج أعمالهم على المدى الطويل . يجب أن يتجنبوا الأعمال التي تساهم في التمرح عن طريق الإفراط في إنتاج المحاصيل والإفراط في الرعي . يجب أن يقتحموا المحراء بالزراعة ، ويتمين على من يضعون الخطط المتعلقة بأنظمة المياه ألا يراعوا الاحتياجات قصيرة الأمد لمن يقومون على خدمتهم فحسب بل ينبغي عليهم أن يدركوا عواقب التدفق الصناعي فيما يتعلق بالحياة المائية والبحرية . وثمة حاجة ملحة لتقدير آثار التلوث الكيميائي والنفايات الحارة الناتجة عن المجاري على صحة ومعاناة السكان على المعيين الوطني والإقليمي على حد سواء . ويتمين الآن أن يكون هناك توازن في الأعمال إذا ما أُريد خدمة شعوب الأرض في المستقبل البعيد . يجب اتخاذ خطوات لإحداث توازن بين التنمية والإضرار بالبيئة . كما يتمين البدء في تنفيذ برامج

للإبقاء على السكان في البيئة القادرة على تحملهم . يجب قبول التحديات على الأمعدة الوطنية والإقليمية والدولية . إن الاحتياجات الأساسية للإنسانية من الطاقة والأغذية والمأوى والرعاية الصحية والتعليم يجب تلبيتها في إطار الموارد المحدودة المتاحة . ويتعين تطوير التكنولوجيا بغية تحقيق هذه الأغراض . إن الدروس المستفادة من الدراسة التي قدمتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية يجب دراستها على نحو ديمقراطي فيما يتعلق باحتياجات الأشخاص الأكثر تضررا ومخططاتهم ذات الصلة باستراتيجيات التنمية .

إن حقيقة "الأرض الواحدة" يجب إدراكها على نحو سياسي في الوقت الذي يتجه فيه العالم صوب القرن الحادي والعشرين تراوده آمال تحسين ظروف البشرية بدلا من توسيع الهوة بين الشمال والجنوب بحيث تنخفض الضغوط والتوترات إلى مستويات يمكن احتمالها في سياق الحفاظ على الوئام في علاقات "عالم واحد" .

إننا نعرب عن امتناننا لواقعي التقرير للفتهم انتباهنا إلى الضرر اللاحق ببيئتنا ، بما في ذلك السكان ، نتيجة للتنمية الاقتصادية السريعة التي تهمل القضايا البيئية . لقد درست لجنة برونتلاند القضايا البيئية والتنمية وصاغت مقترحات واقعية يمكن تحقيقها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية . ولا يمكن تحقيق هذه المقترحات إلا عن طريق الأعمال المنسقة التي يقوم بها الأفراد والمنظمات والمؤسسات والحكومات . فلنأمل أن يستخلص العالم درسا مفاده أن استراتيجيات التنمية التي لا كبح لها تُفرق كوكب الأرض الآن باختلالات إيكولوجية رئيسية .

السيد بيبيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

سروري البالغ أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعبر بالنيابة عن بلادي وبصفة خاصة نيابة عن رئيس مجلس رئاسة جمهورية يوغوسلافيا الاشتراكية الاتحادية السيد لازار مويوسوف عن تقديرنا العميق لرئيسة وزراء الدروبج ورئيسة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية السيدة غرو هارلم برونتلاند ، على إسهامها الشخصي غير العادي في تقييم عمق وحجم مشكلة البيئة كجزء لا يتجزأ من تنمية البشرية . وإن التزامها طوال سنوات بمعالجة هذه المشكلة التي تؤثر على حياة الإنسان بمختلف الطرق ، بالإضافة إلى ما تتمتع به من رؤية بوصفها زعيمة سياسية من منطقة أممت العالم بالكثير من الافكار والشخصيات والاعمال ، يؤهلها تأهلا فريدا للدور الذي عهد به المجتمع الدولي إليها . وأود أن أشكر في نفس الوقت باقي أعضاء اللجنة لأدوارهم البارزة في وضع التقرير غير العادي ، المعنون "مستقبلنا المشترك" ، الذي يوفر أساسا لأنشطة واسعة النطاق على المعيينين الوطني والدولي لكي تتمكن الشعوب من بناء مستقبل أكثر رفاهية وعدلا وأمنا .

ويوغوسلافيا التي تواجه هي نفسها مشكلات بيئية خطيرة قد أيدت دائما وستؤيد الجهد الدولي المتمم بالتصميم والرامي إلى حل هذه المشاكل التي تهدد العالم بشكل متزايد ، بل وبقاء البشرية ذاتها في بعض الاحيان . وقد تم القيام بالكثير منذ مؤتمر ستكهولم حيث بدأت الأنشطة الدولية الخاصة بالبيئة . غير أن التطورات السريعة التي تجري في العالم ، وخاصة تطبيق أنواع جديدة من التكنولوجيا ، قد خلقت مشاكل جديدة بالإضافة إلى الحاجة إلى عمل دولي أوسع نطاقا في هذا الميدان . واعتقد أن الافكار والاقتراحات الواردة في تقرير اللجنة العالمية ستعطي دفعة قوية لحل مشكلات البيئة التي اتخذت حاليا أبعادا مخيفة .

وتتفاوت نوعية الحياة في أجزاء هتى من العالم تفاوتا جذريا وتمكن نمط التنمية في العالم . وهذا التفاوت يؤكد اعتقادنا بأن الجهود التي تبذل لحماية

البيئة ينبغي أن تسير جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة لتحقيق التنمية . ومن ثم يكون إنعاش النمو والتنمية هو الشرط المسبق لوقف تدهور البيئة الإنسانية . ومن رأينا أن النمو والتنمية ينبغي أن يوصفاً بـحيث يلبيان احتياجات ومقتضيات العالم اليوم . ومع ذلك ، لا ينبغي أن يسمح لهما في نفس الوقت أن يعرضا للخطر مستقبل الأجيال المقبلة . ويتعين على كل منا أن يتحمل نصيبه العادل من العبء ، إذ رغم أن تحمل كل امرءٍ لالتزامه أمر لا يمكن الهروب منه فإن المستقبل سيكون أقسى بلا شك على الذين يملكون أكثر ومن كان بوسعهم أن يقدموا عملاً أفضل .

إن مستوى تنمية البلدان النامية والصعوبات التي تعانيها من العوامل التي تقيد نموها وتقيد بنفس الدرجة قدراتها الموضوعية على حماية البيئة والنهوض بها . ولهذا فنحن نؤيد تماماً ما جاء في التقرير من أن :

"النمو في كثير من البلدان النامية يعاني من الاختناق نتيجة هبوط أسعار السلع الأساسية والسياسة الحمائية وأعباء الديون التي لا تطاق وتدهور تدفقات أموال التنمية . وإذا أُريد لمستويات المعيشة أن ترتفع للتخفيف من وطأة الفقر ، يتعين عكس مسار هذه الاتجاهات" . (A/42/427 ، ص ٢٢ في النص الانكليزي)

ولذلك فإن البلدان النامية تحتاج إلى مساعدات كبيرة تكفل لها النمو المستقر الذي يمكنها بدوره من الاستجابة لاحتياجاتها البيئية . وكما نعرف جميعاً ، فإن البيئة تعتمد على التنمية . وإذا نسلّم بهذه الحقيقة من الضروري أن نعزز التعاون الدولي وأن نشرع في الجهود التي تعجل بعملية حل المشكلات الاقتصادية الدولية الحادة ، وخصوصاً مشكلات الدول النامية . وإنني مقتنع بأن الإجراءات التي سنتفق على اتخاذها في الدورة الحالية للجمعية العامة ستفضي إلى هذه النتيجة .

السيد فرغاس سواريز (كولومبيا) ((ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود

وفد بلادي أن يشيد بشكل خاص بكل أعضاء اللجنة الهامة ، اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية ولا سيما رئيسة اللجنة ، رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم بروندتلاند ، وأميدنا العام السيد جيم ماكنيل ، ممثل كندا .

لقد وضع قرار الجمعية العامة ١٦١/٣٨ تحديا كبيرا للجنة الخاصة التي ترأسها رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم بروندتلاند وهو وضع تقرير عن البيئة ومشكلاتها العالمية حتى عام ٢٠٠٠ . وقد أنهت اللجنة عملها بتقديم هذا التقرير المطروح الآن على الجمعية العامة ، والمتضمن لاستراتيجيات محددة في مختلف مجالات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والحضرية والتكنولوجية والسياسية والإدارية والإنسانية والقانونية .

ويعاني المجتمع الدولي من سلسلة من الكوارث التي تبدو كوارث طبيعية ، ولكنها تنجم إلى حد كبير عن أعمال الإنسان : قصر النظر والفقر والاكتظاظ السكاني والإسراف في استغلال الموارد والتصنيع الذي يستخدم مواد كيميائية وسامة تهدد صحة السكان بالآخطار . وقد عانت البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو بشكل أو بآخر من آثار إساءة استخدام الموارد الطبيعية . ويكفي أن نذكر فحسب التصحر والمجاعة وفقدان الأراضي الزراعية والآخطار التي تهدد طبقة الأوزون التي تحمي الأرض والتلوث البيئي والقضاء على أنواع من النبات والحيوان مما يؤدي التنوع على كوكبنا ، والاحياء الفقيرة التي تنتشر في مدننا الكبيرة والتي أوجدها الفقر والتخلف وتدهور نوعية الحياة الناجم عن انتهاك الإنسان لبيئته الطبيعية .

إن الظلم المتمثل في الفقر المدقع يسمم البيئة الاجتماعية للذين يعانون منه ، وبالتالي فهو يسمم بيئة العالم الاجتماعية بوجه عام . وهذا الفقر اللاإنساني هو سبب ونتيجة للاستخدام غير الرشيد لموارد كوكبنا . وحماية البيئة الاجتماعية والسياسية والطبيعية هي الضرورة الحتمية لعمرنا . وقد شرع العالم في التنمية الاقتصادية لكي يقضي على التلوث الاجتماعي الشاذ الذي يسببه فقر الجماهير الفقيرة

المحرومة في نصف الكرة . ولكن هذه التنمية الاقتصادية المرغوب فيها التي طال انتظارها لا بد أن تتجنب التدابير المؤقتة ولا بد أن تقيم علاقة إيجابية وسلمية مع الطبيعة .

وكما في حالة المفاهيم المماثلة عن التضامن والعدالة الاجتماعية ، وعلى الرغم من أن القرارات الهامة موكولة إلى الحكومات الوطنية والمحلية وفي أيدي القائمين على أمر الصناعة والمزارعين وسكان المستوطنات ، فإنه توجد اليوم عناصر هامة تتعلق باستخدام الموارد الطبيعية وحماية البيئة تتجاوز الحدود الوطنية الهشة وتشمل مناطق شاسعة من العالم وكوكب الأرض بأسره . ومن ثم فإن هذه العناصر تتطلب إعادة تحديد السيادة الوطنية التقليدية من خلال مفهومي التضامن والسيادة المشتركة الجديدين .

ويمكن التحدي الذي يواجه البشرية في إيجاد تحالف خلاق مع الطبيعة كبديل فعال لفريرزة التصادم مع الطبيعة . ولا يمكن أن تمتد وسائل التوازن البيئي الهشة الضعيفة للظفوط وإساءة استخدام البيئة دون أن يترتب على ذلك آثار ضارة . وإن إساءة الاستخدام الجريئة للنظم المدعمة للحياة في العالم في المدن الكبرى والمحيطات وفي الحقول والمناغات والغابات وأحواض الأنهار تنمر حياتنا وتؤدي إلى تردي تربة أرضنا ، وتهدد تكامل الحياة الإنسانية ذاتها . إن الجشع غير الرشيد في استهلاك الموارد لن يترك لنا شيئاً نستهلكه . ونحن لا نريد أن نصبح أنبياء مفر الرؤيا أو أن نخير الذعر . إننا نريد أن نخلق الوعي ونشهر المجتمع الدولي حتى يسمي إلى التضامن والعمل .

إن نمو السكان المطلق العنان يشير القلق ، فخمسة بلايين من البشر يعيشون في عالم اليوم ، ٧٠ في المائة منهم في البلدان النامية . وينجم النمو السكاني المائل من أن الأمر تنجب عددا من الاطفال أكثر مما ترغب فيه .

وفي بلدي ، فإن للانخفاض السريع في معدل نمو السكان في كولومبيا تأثيرا إيجابيا على آفاق تطور المجتمع في السنوات القليلة القادمة . وبالمثل ينبغي أن نركز على الهيكل الحضري في كولومبيا مما يعزز التطور الإقليمي المتوازن ، ونوعية راقية للحياة . ويتركز ١٣ في المائة فقط من سكاننا في بوغوتا ، العاصمة ، وهناك ٣٢ مدينة يزيد عدد سكانها على مائة ألف نسمة موزعة على طول البلاد وعرضها .

ومن بين مؤشرات اطراد التقدم الإيجابي في بلدنا انخفاض الأمية ، ووفيات الاطفال الرضع ، وزيادة عدد الطلاب المسجلين في معاهد التعليم العالي .

إن اشتراك شخصية كولومبية بارزة في أعمال اللجنة ، وهي السيدة مارغريتا مارينو دي بوتيرو ، المديرية السابقة للمعهد الوطني للموارد المتجددة والبيئة ، يضمن أن تحظى الرسالة التي يحتويها هذا التقرير الهام بالانتشار الواسع في بلدنا ، ويشجع حكوماتنا المقبلة على تبني السياسات الايكولوجية .

وكولومبيا من أقدم الديمقراطيات في العالم ، وتعي حكومتها مسؤولياتها في الحاضر والمستقبل ، والتزامها الذي ارتبطت به أمام شعبها ، هو التزام بالتغيير ، التزام ببناء كولومبيا جديدة .

وبوضع الاساس لديمقراطية نيابية ، ومنح المواطنين دورا أكثر فاعلية في الشؤون المدنية ، حتى يصبحوا دعاة مخلصين لمستقبلهم ، اضطلعت الحكومة باستراتيجية أكثر طموحا وتحررا لتحقيق اللامركزية . وقد عززت ديموقراطية الحكم المحلي إداريا وماليا ، ونفذت عملية إعادة تعمير وطني تهدف أساسا إلى إقامة نظام الاقتصاد الاجتماعي . وتهدف استراتيجية التنمية تلك إلى خلق آلية تمكن الجماعات والمجتمعات والمناطق التي كانت معزولة حتى الآن عن الإنتاج الاستهلاكي ومحرومة من مزايا التنمية بوجه عام ، من أن تكون جزءا من الحياة الوطنية . وأن تشارك في خطط وبرامج

الحكومة لمكافحة الفقر المدقع ، ولزيادة فرص العمل ، ومن أجل إعادة تأهيل وتطبيع العلاقات والمصالحة لكل الكولومبيين .

وما يشير قلقنا احتمال أن يدفن هذا التقرير ، الذي يحتوي على اقتراحات وسياسات قيّمة ، في بطون المحفوظات ولا يفتح إلا لاستعادة الاقتباسات لتضمينها ببيانات القادة في المستقبل . فقد كان هذا هو المصير المحزن لتقارير لجان دولية أخرى ، مثل تقرير ويلى برانت وأولوف بالم اللذين عالجا العلاقات بين الشمال والجنوب ، ونزع السلاح والتنمية بالتعاقب .

ولتجنب هذا ينوي وفدي ، كما اقترحت مندوبة النرويج في وقت مبكر ، أن ينضم إلى وفود البلدان الأخرى التي حثت على إعلان تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية خطة عمل للأمم المتحدة من أجل تنمية مطردة . ونحن نرحب بعرض تقرير يسمح فسي المستقبل القريب بقيام علاقة أكثر ذكاء بين التنمية اللازمة لليوم والغد ، والإدارة الرشيدة للنظم التي تعزز الحياة على الأرض .

ولا بد أن يكون هناك إجراء عالمي إيجابي وفعال ويتخذ في الوقت المناسب من أجل سلامة البيئة . ولا بد أن يتحول النظام الدولي الحاضر غير المنظم من الانانية والتعصب الوطني والثنائية العقائدية إلى بنية جديدة خلاقة للتعاون الدولي والعدالة . وتميل المؤتمرات الدولية إلى تجنب مثل هذا الالتزام ، وتميل إلى أن تستغل بالشعور بالذنب . وما يتعرض للخطر الآن هو حياة الإنسان على الأرض .

السيدة رويز سيروتي (الأرجنتينية) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : ينبغي

أن يترك عرض رئيسة وزراء النرويج السيدة غرو هارلم برونتلاند لتقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، المعنون "مستقبلنا المشترك" أثرا كبيرا على المعالجة الدولية لمسائل البيئة في المستقبل . وكما أعلن المتحدثون الآخرون ، أن حضورها جاء في أوانه ، وكان لازما لإبراز أهمية البيئة للمجتمع الدولي .

وشهد عام ١٩٨٣ ظهور فكرة إنشاء لجنة خاصة لوضع برنامج عالمي لإحداث تغيير فيما يتعلق بالبيئة ، وقد استُقبلت الفكرة بآمال كبار ، تكاد تبلغ درجة المفالة . وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ في الاجتماع الافتتاحي للجنة العالمية للبيئة والتنمية اقترح أن تقوم اللجنة ، تنفيذاً لولايتها ، بإعادة بحث مسائل البيئة والتنمية الحاسمة ، وصياغة نهج مبتكرة ومحددة وواقعية ، وتعزيز التعاون الدولي في هذه المجالات ، وتقييم واقتراح سبل جديدة للتعاون للتخلف من الأنماط القائمة ، والتأثير على السياسات ومجرى الأحداث بغية تغييرها التغيير المناسب .

ويكشف تقرير اللجنة العالمية أنها قد حققت هذه الأهداف . ف "مستقبلنا المشترك" خطوة هامة للغاية إلى الأمام تمتد جذورها إلى اجتماع متكولم المنعقد عام ١٩٧٢ .

ولا يشير دهشتنا أن يكون موضوع البيئة من الموضوعات التي تعود بين الحين والحين . فالיום يواجه كوكبنا خطراً كبيراً نتيجة لارتفاع درجات الحرارة ، واستنزاف طبقة الأوزون في منطقة واسعة من الأرض ، معرّضاً للخطر جزءاً من أراضي بلادنا الواقع في القارة . ومن الطبيعي أن يزداد الاهتمام بالبيئة لأن الكوكب يتعرض لعملية تصحر مطردة ، وتزايد كوارث البيئة بنسبة هائلة ، ويخيم فوقنا خطر متزايد للشتاء النووي نتيجة لسباق التسلح .

وقد أدركت حكوماتنا هذا ، وضمنته في استراتيجياتها للبيئة بإعطاء الأولوية للإدارة الرشيدة للموارد البيئية في برامجها التنموية .

وعلى كوكب ، يمغر كل يوم بسبب التقدم التقني ، ربما كانت مشاكل البيئة أوضح دليلاً على الحاجة إلى العودة إلى التعددية . ومن أبرز مزايا التقرير تأكيده لحاجة التعاون المتعدد الأطراف إلى مواجهة المشاكل مواجهة مشتركة . فلو تركت تلك المشاكل للمواجهة الفردية لتضخمت وبلغت نقطة حرجية . ويقترح التقرير وضع هدف لتحقيق العلاقة المتجانسة بين المحافظة على البيئة ، واستراتيجية التنمية المطردة .

ويحتوي تقرير "مستقبلنا المشترك" على الكثير الذي سوف يشري مناقشاتنا في هذا المحفل ، وعلى مستوى المجتمع الدولي بأسره . وينبغي توجيه الاهتمام ، بالدرجة الاولى ، إلى أزمة الديون الخارجية التي تضر البلدان النامية ، وتأثيرها الضار على البيئة ، وإلى التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطردة ، وإلى العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية من جهة ، وإلى التأثير السلبي لسياسة دعم الاسواق الدولية التي تمارسها البلدان المتقدمة النمو وتنمية بلداننا من جهة أخرى .

ولدى وفدي تعليقات عديدة حول ما ورد ذكره عن مسألة انتاركتيكا في هذا التقرير وعلى وجه الخصوص ، إدراجها في فصل عن الفضاء العالمي المشترك ، وكذلك حول بعض جوانب تطور معاهدة انتاركتيكا .

ومع ذلك نحن لا نريد في هذه المرحلة أن نتجاوز مقصد كلمتنا ، لأن هذه المسألة ستبحث بحثاً متعمقاً خلال الأعمال المقبلة التي ستم في اللجنة الرئيسية المختصة للجمعية العامة .

إلا أن هذا الاجتماع هو المحفل المناسب لكي نُشيد بأعضاء اللجنة ، لا سيما رئيسها السيدة برونتلاند ، لما بذلوه من جهد في إيقاظ الإدراك العالمي بالترابط القائم بين مسائل البيئة .

وترى جمهورية الأرجنتين أن هذه المسألة تستحق التأييد الدولي ، وقد أولت حكومة بلدي الديمقراطية اهتماماً بالغا بمسائل البيئة رغم أننا كبقية بلدان أمريكا اللاتينية نواجه أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة تؤثر على بيئتنا . وقد اقتضى هذا أن نعيد تقييم الاستراتيجيات البيئية والسياسية التي يتعين علينا تعزيزها في بلداننا . لذلك تلتزم حكومة بلدي بتحديد وتنفيذ سياسة بيئية واقعية نظراً لأنها تدرك العلاقة الوثيقة القائمة بين المشاكل البيئية وعملية التنمية . والنتيجة التي يمكن استخلاصها فيما يتعلق بهذه المشاكل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقرارات التي ستتخذ لحسم الازمة الراهنة .

ولو استمرت الهجمات العشوائية على عالمنا المحدود للغاية ، فإن احتمالات المستقبل لبيئتنا ستكون غير مطمئنة ، أو حتى كئيبة وفقاً لبعض التوقعات . لقد أصبح الزمن التاريخي بفترة أقصر عن ذي قبل ، واستطاع الإنسان أن يقتحم الحدود في هذا القرن بصورة لم تعهد طوال التاريخ كله . ومع استمرار تقدمنا بدون كلل فإن "مستقبلنا المشترك" سينير طريقنا في مسيرتنا السريعة نحو المستقبل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الروسية) : خلال مناقشتنا اليوم لتقرير

اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، الذي تولت عرضه السيدة برونتلاند ، استمعنا إلى كلمات هامة تعبر عن اهتمام المجتمع الدولي بوحدة من أهمل المشاكل العالمية : وهي حماية البيئة الإنسانية في سياق التنمية المستمرة والنمو الاقتصادي . إن هذه الكلمات وكذلك التحليل العميق الذي ورد في تقرير اللجنة

العالمية للبيئة والتنمية واللجنة الدولية الحكومية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، أمور تستحق تقديرنا الكبير واهتمامنا الوشيق .

وما يهمنا اليوم حقا هو "مستقبلنا المشترك" و "المنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" . ويشير التفاعل المضطرب بين الطبيعة والمجتمع الذي له أسباب كثيرة إلى حدود العبء الذي يمكن أن يتحمله كوكبنا . وتذكرنا مناقشة اليوم أيضا بأن علينا أن ننظر إلى هذه المشاكل من منظور أوسع : فلماذا أن يعيش البشر معا في سلم أو يهلكوا جميعا .

إن اندلاع حرب نووية سيؤدي إلى الكارثة الايكولوجية النهائية وإلى نهاية كل تنمية . لذلك تم التشديد على ضرورة بحث مسألة البيئة والتنمية ومسألة نزع السلاح والتنمية باعتبارهما مهمتين مرتبطتين . والأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة هذه الأمور . وقد تم الاعتراف بالاهداف ، وأصبح المجتمع الدولي مطالب الآن بالعمل . وفي عالمنا المتكافل تتطلب المشاكل العالمية حلولاً عالمية . فالعلاقة المترابطة بين البيئة والتنمية في عالم يرفرف عليه الأمن والسلام تحتاج إلى المزيد من الدراسة والعمل المشترك . وقد تم التأكيد وبحق في كلمات كثيرة على أن التغلب على الفقر والامية هو مطلب آخر لإحراز تقدم في هذا الميدان .

وهناك مثال على ذلك قدمه المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية والوثائق التي تم اعتمادها . إن السؤال الذي يفرض نفسه هو أين نجد الموارد اللازمة لمعالجة مشاكل البيئة والتنمية . وتشمل الخطوات العملية التي يتعين اتخاذها زيادة التعاون الدولي في هذه الميادين وكذلك بذل جهد عالمي في مجال التعليم على النحو الذي اقترحه الأمين العام .

وتوفر منظومة الأمم المتحدة محفلاً فريداً لهذا الجهد . وينبغي الإشادة بوجه خاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة للمشروعات والأولويات التي حددها . وإنني مقتنع بأن منظمنا ستصدي لهذه التحديات لصالح مستقبلنا السلمي المشترك .

وبذلك تكون الجمعية العامة قد انتهت من النظر في تقديم تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية . أما البند الفرعي ٨٢ ( هـ ) فإنه سيبحث في اللجنة الثانية ، كما قررت الجمعية العامة بجلستها العامة الثالثة .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠